أَحْوَالُ الرُّوَاةِ عِندَ ابْنِ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ

إِعْدادُ :

د. عَبْدِ اللّه بْنِ عَبْدِ الْمُحْسِنِ التُّوَيْجِرِيِّ

الأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّينِ فِي جَامِعَةِ الإِمَامِ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين، وسلّم تسليما كثيراً... وبعد:

فإن إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله من كبار أئمة الإسلام عامة، كما كان بدراً بين جهابذة الحديث خاصة، وله يدٌ طولى في التعديل والتجريح، وشارك غيره في جمع الأحاديث الصحيحة في مصنف واحد هو صحيحه الذي اشتهر في الآفاق، وهو وإن لم يبلغ رتبة الصحيحين فقد جاء في الدرجة التي تليهما، وهذه منْزلة سامية ودرجة عالية تستشرف لها نفوس الهمم العلية، وقد ضمَّن صحيحه شيئاً من كلامه في الرواة جرحاً وتعديلاً، وأوسع من ذلك ما يعرف عند أهل الفنّ بالتعديل الضمني؛ وهو أن يخرج حديث الراوي أحدٌ ممن يشترط الصحة في أحاديثه أو العدالة في رواته؛ فإخراجه لأحاديث هؤلاء الرواة في صحيحه يدل على احتجاجه بروايتهم؛ وهذا في حدّذاته تعديل، وسيأتي بإذن الله تعالى مزيد إيضاح لذلك في مبحث (الجرح والتعديل في كتب الحديث رواية) من التمهيد.

بيد أن مكانة صحيح ابن خزيمة وتصحيحه ورسوخ قدمه في معرفة أحوال الرواة تجعله محل اهتمام واعتبار أهل الفنّ؛ حتى إن الإمام الذهبي ذكره فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، واعتبره هو والعلامة السخاوي من جهابذة الجرح والتعديل[1]، ويكفي للإشارة إلى مكانته رحمه الله أنه انفرد بلقب

---

(١) انظر: رسالة: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٨٨)، ورسالة: المتكلمون في الرجال (ص١٠١).

"إمام الأئمة" – كما سيأتي في ترجمته – فإذا كان بهذه المثابة وقد اعتنى برواة أحاديث صحيحه، لأن من شروط الحديث الصحيح المعروفة أن يكون راويه عدلاً ضابطاً، بل صرَّح بذلك في مطلع صحيحه[1] قائلاً: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار».

بل زاد على ذلك ابن خزيمة فنقد جملة من الرواة في ثنايا صحيحه صراحه، أو ضمَّن ذلك نقده لأسانيدهم ومروياتهم، وبهذا تظهر ميزة عظيمة لصحيح ابن خزيمة على اعتبار أنه حين أخرج أحاديثهم راعى تلك الضوابط المعروفة واكتفى بإخراج أحاديثهم عن النصِّ على عدالتهم وضبطهم، فكأنه ضمَّن ذلك ولم يوضحه ويبرزه، هذا بالنسبة للطائفة الأولى الذين خرَّج أحاديثهم ولم يتكلم عليهم بشيء، والطائفة الثانية – لا تقل أهمية عن الأولى – وهم الذين أخرج لهم وتكلَّم عليهم تصريحاً أو ضمناً كأن يصحِّح الإسناد أو ينقده.

إن هذا وغيره هو مما دفعني لإلقاء الضوء على هذا الجانب المهم في صحيح ابن خزيمة، وجمع مادته العلمية وتصنيفه وعرضه بصورة تبرز الفائدة منه، واكتشاف شيء من منهج هذا الإمام في صحيحه، خصوصاً أن عدداً ليس بالقليل من المتخصصين فضلاً عن غيرهم قد لا يعرفون أن ابن خزيمة رحمه الله قد أخرج أحاديث في صحيحه ونقدها، ونقد بعض الرواة الذين أخرج لهم، كما أنه انتقى من أحاديث بعض الرواة، وفي هذا تنبيه على أنه لا يرتضيهم دائماً، وهذه مسالك دقيقة لا يمكن معرفتها إلا بالسبر التام وتتبع أسانيده وألفاظها وتعليقاته المتناثرة.

---

(٢) (١/٣).

إنني لا أقصد بعملي هذا دراسة منهج الإمام ابن خزيمة لأنه واسع يطول معه المقام، وقد سبق إلى ذلك الدكتور عبد العزيز الكبيسي في بحثه "الإمام ابن خزيمة منهجه في كتابه الصحيح"[1] كما لا أقصد دراسة رواته وأحاديثه التي نقدها إجمالاً أو تفصيلاً لأنه ليس موضوع بحثي وإنما أقصد بعملي هذا معرفة أحوال الرواة عنده ممن سكت عنهم أو نقدهم أو أثنى عليهم تصريحاً أو تلميحاً، وهل هم نوع واحد أم أنواع متعددون؟، ومدى تأثير ذلك على أحاديث صحيحه، وبيان ما احتوى عليه صحيح ابن خزيمة من درر مهمة في الجرح والتعديل وإعلال الأحاديث.

ولتحقيق هذا الغرض فقد جعلت بحثي مكوناً من:

١- المقدمة.

٢- التمهيد، وفيه ثلاثة مباحث:

أ- ترجمة موجزة للإمام ابن خزيمة.

ب- تعريف موجز بصحيحه.

ج- الجرح والتعديل في كتب الحديث رواية.

٣- الباب الأول: الجانب النظري للجرح والتعديل في صحيح ابن خزيمة، وفيه فصلان:

أ- شروطه وضوابطه التي ذكرها في ذلك.

ب- الجرح والتعديل والإعلال ونقد الأحاديث في صحيحه، وتميزه في ذلك عن كثير من كتب الحديث، خصوصاً الصحاح.

٤- الباب الثاني: حال الرواة في صحيحه، وفيه فصلان:

---

(١) البحث عبارة عن رسالة دكتوراه تقدّم بها الباحث عام ١٩٩٦م إلى كلية العلوم الإسلامية بجامعة بغداد، ثم طبعته دار ابن حزم – بيروت، عام ٢٠٠١م.

أ- الرواة المخرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما.

ب- الرواة الذين لم يخرج لهم في الصحيحين أو أحدهما، وهم أقسام:

القسم الأول: من أخرج له ولم يتكلّم عليه أو على روايته – وهم الأكثر – وهم على نوعين:

* من أخرج له في الأصول، وهؤلاء على شرطه.

* من أخرج له في المتابعات، ومعلوم أن أصحاب الصحاح يتجوزون فيها ما لا يتجوزون في الأصول.

القسم الثاني: من أخرج له وتكلّم عليه، أو نقل ذلك عن غيره؛ وهم أنواع:

النوع الأول: من تكلّم عليه بتعديل مجمل أو مطلق.

النوع الثاني: من تكلّم عليه بجرح مجمل أو مطلق.

النوع الثالث: من تكلّم عليه بجرح مقيد.

النوع الرابع: من تكلّم عليه بكلام مركب من جرح وتعديل.

النوع الخامس: ما نقله عن غيره من الجرح والتعديل أو التعريف.

القسم الثالث: من أخرج له وصحح أو نقد روايته أو الإسناد الذي هو فيه أو تردد في ذلك؛ وهم أنواع:

النوع الأول: من أخرج له وصحح إسناده أو حديثه أو صوبه أو رجحه.

النوع الثاني: من أخرج له وصحح سماعه أو أثبته.

النوع الثالث: من أخرج له ونقد روايته.

النوع الرابع: من أخرج له وتوقف في صحة روايته – وقد يظهر له الصواب أحياناً.

النوع الخامس: من جزم بعدم سماعه أو اتصال سنده، أو تردد أو شكك

في ذلك.

القسم الرابع: من أخرج له وعرّف به.

٥- الخاتمة: وفيها سأذكر أهم النتائج التي انتهت إليها بإذن الله تعالى.

٦- الفهارس، وتتضمن:

أ- فهرس المصادر والمراجع.

ب- فهرس الموضوعات.

وأخيراً أسأل الله العون والسداد فيما قصدته وأن يكون نافعاً لي ولإخواني طلاب العلم وأن يجعله لبنة مباركة في بناء العلم والمعرفة إنه سميع مجيب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد

ويشتمل على ثلاثة مباحث هي:

١- ترجمة الإمام ابن خزيمة[1]:

هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة ابن المغيرة، أبو بكر السُّلَمي - بضم السين المهملة وفتح اللام، نسبة إلى قبيلة سليم - مولاهم، النيسابوري الشافعي، توارد الجمهور على تلقيبه بـ "إمام الأئمة" ولذا اشتهر بذلك رحمه الله وهو أهلٌ لهذه المنْزلة.

ولد رحمه الله بنيسابور سنة ثلاث وعشرين ومائتين، ونشأ في طلب العلم مبكراً برعاية أبيه، فحفظ القرآن وأتقنه، ثم رحل في طلب العلم إلى عدد من الأمصار كمرو ومرو الروذ والري والعراق - وخصوصاً بغداد - والشام ومصر والحجاز وغيرها، وحمل عن مشايخها علماً كثيراً في الحديث والجرح والتعديل والفقه والعقيدة وغيرها من المتون حتى أصبح علماً يشار إليه بالبنان، وإماماً كبيراً في هذا الشأن، رحل إليه وتتلمذ على يديه المشاهير.

كان رحمه الله قوي الحفظ حتى قال لتلميذه حسينك[2]: ما كتبت سواداً في بياض إلا وأنا أعرفه[3]، كما كان ذكياً دقيق النظر ويظهر ذلك جلياً في فقهه

---

(١) ينظر لمزيد من التفصيل: الجرح والتعديل (١٩٦/٧)، مولد العلماء ووفياتهم (٦٤٠/٢)، السير (٣٦٥/١٤)، تذكرة الحفاظ (٧٢٠/٢: ٧٣٤)، البداية والنهاية (١٤٩/١١)، الوافي بالوفيات (١٣٨/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠٩/٣)، النجوم الزاهرة (٢٠٩/٣)، شذرات الذهب (٢٦٢/٢)، طبقات الحفاظ ص(٣١٣).

(٢) هو الإمام الحافظ النبيل أبو أحمد الحسين علي بن محمد، التميمي، النيسابوري، المتوفى سنة ٣٧٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (٧٤/٨: ٤١٥٤)، وتذكرة الحفاظ (٩٦٨/٣: ٩٠٩).

(٣) تذكرة الحفاظ (٧٢٣/٢).

للإحاديث والجمع بينها مما أورده في ثنايا صحيحه، مضافاً إلى ذلك كشفه للعلل في المتون والأسانيد، أما عن ورعه وزهده وكرمه وقوته في الحق فشأن عظيم ويكفي أن أسوق هنا بعضاً من ثناء العلماء عليه، فمن ذلك ما يلي:

قال الإمام ابن حبان – وهو تلميذه –: ما رأيت على وجه الأرض من يحفظ صناعة السنن، ويحفظ ألفاظها الصحاح وزياداتها، حتى كأن السنن كلها بين عينيه إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة فقط.

وقال الحافظ الدارقطني: كان ابن خزيمة إماماً ثبتاً، معدوم النظير.

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري – وقد رأى النسائي –: لم أر أحداً مثل ابن خزيمة، وقال الإمام أبو العباس بن سريج: – وذكر له ابن خزيمة –: يستخرج النكت من حديث رسول الله بالمناقيش.

وقال الحافظ الذهبي: الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، صاحب التصانيف، عني في حداثته بالحديث والفقه حتى صار يضرب به المثل في سعة العلم والإتقان – إلى أن قال – ولابن خزيمة عظمة في النفوس، وجلالة في القلوب، لعلمه ودينه واتباعه السنة.ا.هـ (بتصرف).

كان من أبرز شيوخه رحمه الله إمام عصره إسحاق بن راهويه أبو محمد المروزي (ت٢٣٨هـ)(١)، ومحمد بن بشار العبدي مولاهم (ت٢٥٢هـ)(٢)، ومحمد بن المثنى العنـــزي (٢٥٢هـ)(٣).

---

(١) الإمام الحافظ الثقة المجتهد، قرين الإمام أحمد، قال عنه الإمام أحمد: مثل إسحاق يسأل عنه!، إسحاق عندنا إمام، وقال أيضاً: لا أعرف لإسحاق في الدنيا نظيراً.

انظر: السير (٣٥٨/١١)، التهذيب (٢١٦/١)، التقريب (٩٩: ٣٣٢).

(٢) أبو بكر البصري، الملقب بـــ "بندار" الحافظ الثقة من شيوخ الأئمة الستة.

انظر: الجرح والتعديل (٢١٤/٧)، الكاشف (٢٣/٣: ٤٨٠٨)، التقريب (٤٦٩: ٥٧٥٤).

(٣) أبو موسى البصري، المعروف بـــ"الزَّمِن" – بتشديد الزاي المفتوحة وكسر الميم – الإمام الثقة =

كما تتلمذ عليه أئمة كبار يأتي في مقدمتهم الشيخان – البخاري ومسلم – لكن روايتهما عنه في غير الصحيحين – وابن حبان صاحب الصحيح، وأبو أحمد بن عدي صاحب الكامل.

أكثر رحمه الله من التصنيف، حتى قال الحاكم: فضائل إمام الأئمة عندي مجموعة في أوراق كثيرة، ومصنفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً سوى المسائل، والمسائل المصنفة أكثر من مائة جزء.

قلت: من أهم هذه المؤلفات وأشهرها صحيحه المعروف – وسيأتي التعريف به بعد هذه الترجمة – وكتاب التوحيد، وهو معروف مشهور، وكتاب في شأن الدعاء – وسيأتي ذكره قريباً –، أما بقية كتبه فلا يعرف عنها شيء يذكر، بل جلُّها لا تعرف حتى أسماؤها، وهذا هو الذي انتهى إليه د.محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة صحيح ابن خزيمة[1]، وكذلك د. عبد العزيز الكبيسي في دراسته عن ابن خزيمة وصحيحه[2]، ويتفق معهما د.عبد العزيز الشهوان حيث يقول[3]: معظم هذه المؤلفات – يعني مؤلفات ابن خزيمة التي أشار إليها الإمام الحاكم – فُقِد وحرمت الأمة بسبب فقدها علماً كثيراً، ولم يوجد منها في الوقت الحاضر إلا كتاب (التوحيد) هذا، ومقدار الربع من صحيحه الذي طبع أخيراً، وكتاباً آخر باسم (شأن الدعاء وتفسير الأدعية المأثورة) وهي من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق – إلى أن قال – هذا كل

= الثبت، كان هو وبندار فرسي رهان ماتا في سنة واحدة، وروى عنهما الأئمة الستة.

انظر: تاريخ بغداد (٣/٢٨٣: ١٣٧١)، التهذيب (٩/٤٢٥)، التقريب (٥٠٥: ٦٢٦٤).

(١) صحيح ابن خزيمة، مقدمة د.الأعظمي (١/١٤-١٥).

(٢) الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح (١/٢٣٩).

(٣) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة، مقدمة د.الشهوان (١/٣٥).

ما تجود به المراجع الموجودة بين أيدينا من أسماء كتبه.ا.هـ.

توفي رحمه الله مطلع شهر ذي القعدة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة على حال حسنة حيث جاء في التقييد لابن نقطة[1] عمَّن حضر وفاته أنه كان يحرِّك إصبعه بالشهادة عند آخر رمق. رحمه الله رحمة واسعة ورفع درجته في عليين مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

٢– التعريف بصحيحه:

ألّف الإمام ابن خزيمة كتابه "الصحيح" واشتهر بين العلماء بهذا الاسم مع أن تسمية مؤلفه له أطول وأكثر تفصيلاً حيث سمَّاه "مختصر المختصر من المسند الصحيح" ونصَّ على ذلك في مطلع كتابه[2] قائلاً: ((كتاب الوضوء، مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى))، وهكذا نص على هذه التسمية في مطلع كتاب الصلاة، والإمامة، والجمعة، والصيام، والزكاة، والمناسك؛ فهو بذلك يصدر به كل كتاب من صحيحه؛ وهذا التكرار يفيد التأكيد على هذه التسمية؛ والتي تفيد حسب التأمل في معناها أنه اختصر كتابه مرتين؛ فاختصره أولاً من المسند الصحيح، ثم اختصره ثانياً من هذا المختصر، بيد أن عنوانه لكتاب الإمامة هو "كتاب الإمامة في الصلاة وما فيها من السنن، مختصر من كتاب المسند" يدل على أن الاختصار كان مرَّة واحدة.

كما أنه رحمه الله أطلق وصفاً آخر لكتاب يحتمل أنه من أصول هذا الصحيح إن لم يكن هو المسند آنف الذكر؛ وهذا الوصف هو "الكتاب الكبير"

---

(١) التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد (١/٣٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/٣).

حيث ذكره في مواضع متعددة من صحيحه منها قوله: خبر ابن أبي مليكة عن عائشة رضي الله عنها في هذه القصة قد خرجته في كتاب الكبير[1].

وقال بعد صفحة واحدة: اختلف أصحاب عمرو بن يحيى في هذا الإسناد فقال: إنه سأل عبد الله بن زيد بن عاصم، خرجته في كتاب الكبير[2].

كما نصَّ عليه رحمه الله في كتابه التوحيد[3] فقال: خرجته بطوله في كتاب الصدقات من كتاب "الكبير".

وكتاب الكبير هذا كما نص عليه ابن خزيمة فقد نسبه إليه من بعده وعزو إليه في نقولاتهم، ومن ذلك قول تلميذه ابن حبان في صحيحه[4]: أخبرنا محمد بن إسحاق بن خزيمة فيما انتخبت عليه من كتاب "الكبير"...

وكتاب الصحيح لابن خزيمة من الكتب التي فقد جزء منها والموجود منه في حدود الربع وهو المطبوع الآن، قال الكتاني في الرسالة المستطرفة: وصحيح ابن حبان هذا موجود الآن بتمامه، بخلاف صحيح ابن خزيمة فقد عدم أكثره، كما قاله السخاوي، ونقل الدكتور الأعظمي في مقدّمة تحقيقه لصحيح ابن خزيمة[5] عن الدمياطي أن هذا الجزء المتبقي هو الربع الأول.

وابن خزيمة كغيره من أصحاب الصحاح رتب كتابه على الموضوعات فيقول مثلاً "كتاب الوضوء" ثم يذكر الموضوعات التفصيلية التي يشتمل عليها ذلك الموضوع الرئيس معنوناً لكل فرع بباب كذا، وربما جعل لكل مجموعة من

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/٢٨٨).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/٢٨٩)، وانظر أيضاً على سبيل المثال (١/٢٩٩، ٣١٢، ٣٤٢).

(٣) (١/٣٨١).

(٤) (٨/٩٨: ٣٣٠٦).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١/١٧).

الأبواب قسماً خاصاً مثل:

١– جماع أبواب الأحداث الموجبة للوضوء، وذكر تحته أربعة عشر باباً.

٢– جماع أبواب الأفعال اللواتي لا توجب الوضوء، وذكر تحته عشرة أبواب.

٣– جماع الأبواب المحتاج إليها في إتيان الغائط والبول إلى الفراغ منها، وذكر تحته عشرين باباً.

وهكذا في باقي كتاب الوضوء والموضوعات التي بعده، ويمكن القول أن صحيحه ﷺ تميز عن باقي الصحاح بل عن كثير من دواوين السنة بما يلي:

١– أنه أبان منهجه وشروطه في كتابه وأبرز ذلك في مواضع متعددة.

٢– اعتنى كثيراً بنقد الرواة والكلام عنهم.

٣– اعتنى أيضاً بنقد الأسانيد والمتون.

وسيأتي مزيد تفصيل لهذه الميزات الثلاث في الباب الأول بإذن الله تعالى.

٤– كثرة الأبواب والتفصيل في عناوينها مما يجعل دلالة الحديث والحكم الذي تضمنه ظاهر وواضح للقارئ؛ فنجده مثلاً ذكر في كتاب الوضوء خمسة وعشرين ومائتي باب، وفي كتاب الصلاة سبعمائة وثمانية أبواب مع العلم أنه فصل عنه "كتاب الإمامة في الصلاة"، وكتاب "الجمعة" حيث ذكر في الأول مائتين واثنين من الأبواب وفي الثاني مائة وتسعة وعشرين باباً؛ ليكون مجموع الأبواب المتعلقة بموضوع الصلاة عموماً ألفاً وتسعة وثلاثين باباً تضمنت ألفاً وثمانمائة وثمانية وسبعين حديثاً، ولذا نجده في مواضع كثيرة يذكر حديثاً واحداً فقط في الباب.ومثال ذلك الأبواب (١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) ومن أمثلة تفصيله في عناوين الأبواب (١٠، ١٣، ٢٠، ٢٢، ٧٩، ٨٠) حيث تكون الباب الأول والثاني منها من خمسة عشر سطراً؛ وهو بهذا التفصيل الكبير الذي يندر مثله في دواوين السنة قد ضمّن فقهه لتلك الأحاديث، ثم زاد على ذلك بالتعليق عليها

أحياناً. ويطيل في ذلك ويفصِّل القول ويذكر أقوال العلماء وحججهم ويبيِّن الراجح كما عند ح(١٠١، ٢٠٨، ٢٦٥، ٣٥٥) وغيرها كثير.

٥- يعنى كثيراً رحمه الله في سياق فقهه للأحاديث والتعليق عليها بذكر أقوال المخالفين وحججهم والرد عليها، وقد يصرِّح باسم هذا المخالف أحياناً، ومن أمثلة ذلك ما ذكره عند أحاديث (٢٦٥، ٣٦٠، ٤٠٨، ٤٩٥، ٥٥٩، ١٢٧٥).

٦- تميز رحمه الله بالجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض وأبدع في ذلك، وهذه تالله جوهرة لا تقدر بثمن، لأنه يقل من يعنى بها، وأقل منهم من يوفق إذا جمع وعرض، ومن أمثلة صنيعه في ذلك ما ذكره عن الأحاديث (١٧، ٢٨، ٥٨، ٥٩).

والموجود من الصحيح ينتهي بباب "إباحة العمرة قبل الحج" من كتاب "المناسك" وقد اشتمل بحسب النسخة الموجودة على ثمانية وسبعين وثلاثة آلاف حديث – لأن رقم (٧٣٩) سقط من تسلسل الأحاديث.

وصحيح ابن خزيمة من الدواوين المشهورة في السنة وفوق ذلك يحتل المرتبة الثالثة بعد الصحيحين، قال الإمام السيوطي[١]: قد علم مما تقرر أن أصح من صنَّف في الصحيح ابن خزيمة ثم ابن حبان ثم الحاكم– يعني بعد الصحيحين.

وكان قال قبل ذلك[٢]: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدَّة تحريه، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو إن ثبت كذا، ونحو ذلك.

وقال الكتاني[٣]: وقد قيل إن صحَّ من صنَّف في الصحيح بعد الشيخين

---

(١) تدريب الراوي (١/١٢٤).

(٢) تدريب الراوي (١/١٠٩).

(٣) الرسالة المستطرفة ص(٢١).

ابن خزيمة فابن حبان.

وقد رتب الحافظ ابن حجر أطراف صحيح ابن خزيمة في كتابه الكبير "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" وهي عشرة كتب من مشاهير كتب السنة.

كما أن الكتاني اعتبر كتاب المنتقى لابن الجارود كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة[(١)(٢)].

٣- الجرح والتعديل في كتب الحديث "رواية":

كتب الحديث "رواية" تعنى غالباً بجمع الأحاديث وتصنيفها مع وضع العناوين المناسبة، وقلّ أن تعنى ببيان أحوال الرواة ونقد المتون والأسانيد، والموجود منها نزر يسير مثل صنيع الترمذي في جامعه والنسائي في سننه والطبراني في معجمه الأوسط والصغير، والدارقطني في سننه والبزار في مسنده، أما الحاكم في مستدركه فقد زاد عن هؤلاء ولكن لم يصل إلى مرتبة ابن خزيمة الذي عني بنقد الرواة والأسانيد والمتون، وعرّف بالرواة وعدّ لهم وجرّحهم حتى أصبح كتابه بحق مرجعاً من مراجع الكلام في الرواة، بل وفي علم العلل الذي يعتبر من أهم فنون الجرح والتعديل – وبعض العلماء يراه فنّاً مستقلاً[(٣)] – فقلما تمر صفحة واحدة دون أن يتكلم على راوٍ من الرواة أو إسناد أو متن، وفوق ذلك تعتبر كتب الصحاح عموماً – والصحيحان خصوصاً – مصدراً للتعديل الضمني؛ لأن تصحيح حديث الراوي دلالة على الاحتجاج به، كما يدخل في ذلك رواية الأئمة الذين عرف من حالهم أنهم لا يروون إلا عن

---

(١) انظر: الرسالة المستطرفة ص(٢٥).

(٢) المستخرج هو: أن يأتي المصنِّف إلى كتاب سابق فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه.

انظر: فتح المغيث (٥٢/١)، وتدريب الراوي (١١٢/١)، والرسالة المستطرفة ص(٣٢).

(٣) انظر: توضيح الأفكار (٢٥/٢-٣٤)، ومنهج النقد ص(٤٥٢-٤٥٥).

ثقة كمالك ويحيى القطان وشعبة وابن مهدي، وعدد من الأئمة ذكر جملة منهم التهانوي في قواعد في علوم الحديث[1] في مبحث (فائدة في ذكر جماعة من الأئمة لا يروي كل منهم إلا عن ثقة)، وقال: «وكذا كلٌّ من ذكره البخاري في تواريخه ولم يطعن فيه فهو ثقة؛ فإن عادته ذكر الجرح والمجروحين؛ قاله ابن تيمية[2]، كذا في "نيل الأوطار"، وكذا كلٌّ من حدَّث عنه مسلم أو أخرج له، فهو ثقة؛ فإنه لا يروي أيضاً إلا عن ثقة، ولا يحتج إلا بثقة».ا.هـ.

وقال الذهبي في "الميزان"[3]: «وفي رواة الصحيحين عدد كبير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم».

وقال الحافظ في "هدي الساري"[4]: «الفصل التاسع في سياق من طعن فيه من رجال هذا الكتاب... والجواب عن الاعتراضات... – إلى أن قال – وقبل الخوض فيه ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان، مقتض لعدالته عنده، وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيَّما مع ما انضاف إلى ذلك من إطباق جهود الأئمة على تسمية الكتابين بالصحيحين؛ وهذا معنى لم يحصل لغير من خرَّج عنه في الصحيح؛ فهو بمثابة إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما – إلى أن قال – وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة؛ يعني بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه».ا.هـ.

وقال سبط بن العجمي[5]: «ومن روى له الشيخان فقد جاز القنطرة،

---

(١) ص (٢١٦-٢٢٧).

(٢) يعني المجد أبا البركات كما في نيل الأوطار (٣/٢٥٩).

(٣) (٣/٤٢٦: ٧٠١٥).

(٤) ص(٣٨٤).

(٥) الكشف الحثيث ص(١١٢).

كما قاله علي بن الفضل المقدسي»، وبنحو هذا المعنى أورده الذهبي في السير والميزان، وابن حجر في اللسان[١].

وعليه تكون لرواة الصحيحين خاصة ولسائر الصحاح عامة ميزة عن غيرهم فرواتها عدول مرضيون عند مؤلفيها – وهم أئمة معتبرون – على الأقل، وخصوصاً من أخرجوا له في الأصول، ويستثنى من ذلك من صرّحوا بجرحه كما فعل الإمام ابن خزيمة ﷬ في مواضع كثيرة[٢].

وأخيراً فمن التطبيقات العملية للأئمة لهذا النوع من التعديل نماذج كثيرة اقتصر على بعضها من باب التأكيد على اتباعهم هذا المنهج؛ وهذه النماذج هي:

– قال ابن خزيمة في صحيحه تعليقاً على ح(٢٠٠٧): «كنت لا أخرج حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب، ثم نظرت فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي؛ وهما إماما أهل زمانهما قد رويا عن الثوري عنه، وقد روى عنه مالك خبراً في غير الموطأ».

– وقال الحافظ في التهذيب[٣] في ترجمة عبد الله بن أبان البجلي: «أخرج له ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما».

– وقال أيضاً[٤] في ترجمة إبراهيم بن عقيل الصنعاني: «أخرج له ابن خزيمة في صحيحه، وكذا ابن حبان والحاكم».

---

(١) انظر: السير (٥/٢٩٥، ٦/١٢٦، ٣٦٢، ٧/٣٠١)، والميزان (٢/٦٤٥: ٥١٦٩، ٣/٤٤٥: ٧٠٩٧)، ولسان الميزان (٥/٢٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: صحيح ابن خزيمة ح(٤٦٩، ٤٧٠، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٤٢٢).

(٣) (١/٩٧).

(٤) التهذيب (١/١٤٦).

أما بخصوص اعتبار تخريج ابن خزيمة وأنه حجة في تعديل الرواة، فيضاف إلى ما سبق ما نصَّ عليه الحافظ في عدَّة مواضع من تهذيبه[1]، بل قال في تعجيل المنفعة[2] في ترجمة إسماعيل بن ربيعة، بعد أن ذكر طريقاً لإسماعيل: «وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه، ومقتضى ذلك أن يكون عنده مقبولاً»، وقال البوصيري في "مصباح الزجاجة"[3]: «هذا إسناد صحيح، عبد الله بن عتبة أخرج له ابن خزيمة في صحيحه».

– وقال الشوكاني في "نيل الأوطار"[4]: «وفي إسناده عمر بن عبد الله بن يعلى، وقد صرّح جماعة بضعفه، ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعة».

وفيما سبق دلالة واضحة على اعتبار الأئمة للتعديل الضمني ويتضح أثر ذلك جلياً عند الترجيح، ولو تمَّ جمع الرواة الذين هم من هذا القبيل لتحصَّل خير كثير وخصوصاً من لم يذكر بجرح؛ لأن الأئمة يقبلون التعديل المجمل[5]؛ وهذا نوع منه ولو كان من أقلّه. والله أعلم.

لأجل ذلك آثرت أن أعتني بهذا الجانب في هذا الكتاب المهم – أعني صحيح ابن خزيمة – لبيان مدى عناية هذا الإمام بالجرح والتعديل في كتابه، وعلاقة ذلك بصحة أحاديثه، وعندي أن جمع الرواة الذين تكلّم عليهم – خصوصاً من غير رواة الصحيحين – وترتيبهم هجائياً ودراسة أحوالهم وخلاصة الحكم عليهم، مع جمع الأحاديث التي أعلّها إجمالاً أو تفصيلاً، سيكون لدينا ثروة مهمة من تركة هذا الإمام الكبير وستلقي الضوء على صحيحه بشكل أوضح.

---

(١) انظر على سبيل المثال (١٠٦/١، ٣٦٦).

(٢) (٢٨: ٥٠).

(٣) (٢٥٤/١: ٢٦٧) – كتاب الأذان – باب ما يقال إذا أذن المؤذن.

(٤) (٨٨/٦).

(٥) انظر: تدريب الراوي (٣٠٥/١)، ودراسات في الجرح والتعديل ص(٢٠١).

الباب الأول:

منهج ابن خزيمة في رواة صحيحه

وفيه فصلان:

الفصل الأول: شروطه وضوابطه التي ذكرها في ذلك

لقد كان ابن خزيمة ﷺ أكثر وضوحاً من غيره في بيان شروطه وضوابطه في أسانيد صحيحه ورواتها؛ بل نصَّ على ذلك مراراً، وربما صدر بتلك الضوابط حتى تتضح للقارئ وتكون منه على بال؛ حيث قال ﷺ في افتتاحية صحيحه[1] عند كتاب الوضوء: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها"، وكرر ذلك – باختصار – عند مطلع كتاب الصلاة[2] حيث قال: "المختصر من المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ على الشرط الذي اشترطنا في كتاب الطهارة"، أما في مطلع كتاب الصيام[3] فقد كان أكثر تفصيلاً حيث قال: "المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ على الشرط الذي ذكرنا بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه ﷺ، من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً؛ إما لشك في سماع راو من فوقه خبراً لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبيِّن علته

(١) (٣/١).

(٢) (١٥٣/١).

(٣) (١٨٦/٣).

فيغتر به بعض من يسمعه، فالله الموفق للصواب". أما في مطلع كتاب الزكاة[1] والمناسك[2] فقال بنحو قوله عند مطلع كتاب الصلاة.

إذا فابن خزيمة يوضح شرطه في أحاديث صحيحه وأسانيدها وحال رواتها، ولكن الظاهر أنه على رأي المتقدمين في حدِّ الصحيح والذي عبَّر عنه الإمام الخطابي بقوله: ما اتصل سنده وعدلت نقلته[3].

بيد أن الحافظ ابن حجر يرى أنهم يضمنون العدالة الضبط، حيث قال[4]: قول الخطابي "وعدلت نقلته" مغن عن التصريح باشتراط الضبط، لأن المعدَّل من عدَّله النقاد، أي وثقوه، وإنما يوثقون من اجتمع فيه العدالة والضبط، بخلاف من عرَّفه بلفظ "العدل" فيحتاج إلى زيادة قيد الضبط، فلا اعتراض عليه.

أما ابن خزيمة في صحيحه فإن جعلناه على رأي ابن حجر فلا إشكال حينئذٍ، وإن قلنا إنه لم يضمن العدالة الضبط وكذا الحال بالنسبة للشذوذ والعلَّة التي اشترط الجمهور السلامة منها فالحق أنه ﷺ اعتبر ذلك عند التطبيق– وقبل ذلك أشار إليه فيما نقلته آنفاً من قوله: إلا ما نذكر أن في القلب...– حيث سنرى بإذن الله في مباحث القسم الثاني والثالث من الفصل الثاني من الباب الثاني تطبيقات عملية عديدة لمنهجه في نقد الرواة والأسانيد من مثل تعديله للرواة وجرحهم إجمالاً أو تفصيلاً، وعنايته باتصال الأسانيد وانقطاعها، وبيان الشاذ والمعلل، وتفرد الرواة ببعض الألفاظ، والتدليس والإرسال، ونحو ذلك.

---

(١) (٤/٥).

(٢) (٤/١٢٧).

(٣) توضيح الأفكار (١/٧–٨).

(٤) نقل ذلك الصنعاني في توضيح الأفكار (١/٨).

ومن أعجب ما رأيت في صحيحه فيما يتعلّق بمنهجه في التصحيح قوله عقب حديث (١٩٨٤): فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب: إن هذا صحيح؛ فليس من شرطنا في هذا الكتاب، والحسن لم يسمع من ثوبان، قال أبو بكر – وهو ابن خزيمة –: هذا الخبر خبر ثوبان عندي صحيح في هذا الإسناد.

قلت: وهذا عجيب والذي ظهر لي أن الأقرب أن يحمل على أحاديث الباب – والذي كان هذا آخرها – إذ إنه نقد جلّ أحاديثه ولا يعقل أن يقصد بهذا الحكم جميع الأحاديث السابقة وهي ثلاثة وثمانون وتسعمائة وألف حديث، أما ابن الصلاح[1] رحمه الله فقد رأى أن من مصادر الحديث الصحيح الكتب التي اشترطت الصحة كابن خزيمة، وهنا حكم مجمل فيه توسع كبير؛ ولذا تعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ممن اشترط الصحيح بالتسليم، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة في الصحيحين، وفي كل ذلك نظر:

أما الأول: فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجا الصحيح الذي اجتمعت فيه الشروط التي ذكرها المؤلف؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن؛ بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح لا قسيمه. وقد صرح ابن حبان بشرطه.

وحاصله: أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس، سمع ممن فوقه إلى أن ينتهي؛ فإن كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل المعاني. فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف – يعني ابن الصلاح – في الصحيح من وجود الضبط، ومن عدم الشذوذ والعلة. وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان لاشتراطه فهو إن وجده كذلك أخرجه وإلا فهو ماش على

(١) النكت على ابن الصلاح (١/٢٩٠: ٢٩٠).

ما أصّل؛ لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه.

وسمّى ابن خزيمة كتابه "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة" وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره، ناسج على منواله. ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات.ا.هـ. كلام ابن حجر ﷺ.

وخلاصة القول أن ابن خزيمة قد صنّف أحاديثه عملياً أربعة أصناف هي:

١- أحاديث سكت عنها، وهي غالب الأحاديث، وهذه على شرطه الذي صدَّر به كتابه وأكّده في أكثر من موضع.

٢- أحاديث نصَّ على صحتها، مثل قوله عقب ح(٣٢): لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه.

وقال عند ح(٣٧٩): فخبر ابن أبي محذورة ثابت صحيح من جهة النقل...الخ. كلامه ﷺ.

وقال عقب حديثي (١٨٩٨، ١٨٩٩): الإسنادان صحيحان عن سعيد المقبري وعن حنظلة بن علي جميعاً عن أبي هريرة، ألا تسمع المقبري يقول: كنت أنا وحنظلة بن علي بالبقيع مع أبي هريرة.

وهذا الصنف مثل سابقه، ولكن الذي ظهر لي أن سبب النص على صحته أو صحة إسناده هو إيراده لإشكال متعلّق بصحة الحديث، أو التنبيه على إشكال محتمل أو مذكور في غير الصحيح. وانظر لذلك أيضا الأحاديث (٣٢٤، ٣٧٧، ٨١٢، ١٠٩٩، ١١٨٧، ٢٠١١، ٢١٢٠، ٢٧٦٧).

٣- أحاديث نقد أسانيدها ومتونها أو رواتها إجمالاً أو تفصيلاً، فمن الإجمال في نقد الأسانيد والمتون قوله عن الإسناد أو المتن "غريب" أو "غريب

غريب" وقد بسطت القول في ذلك بالأمثلة في الباب الثاني، الفصل الثاني، القسم الثالث، النوع الثالث.

ومن الإجمال في نقد الرواة قوله: ولست أرى الرواية عنه، أو أنا بريء من عهدته، وقد بسطت الكلام والأمثلة في ذلك في الباب الثاني، الفصل الثاني، القسم الثاني، النوع الثاني.

ومن التفصيل في نقد الأسانيد والمتون الحكم على الإسناد بالانقطاع أو الإرسال أو التدليس، وقد ينقد المتن بالإدراج والتصحيف ونحو ذلك، وقد بينت ذلك وذكرت أمثلته في الباب الثاني، الفصل الثاني، القسم الثالث، النوع الثالث والخامس.

٤- أحاديث تردد فيها لكونه لم يظهر له حالها أو حال رواتها، وفي مثل هذه الأحاديث يقول غالباً "إن صح الخبر" أو "في القلب من فلان شيء" ونحو ذلك، وقد عرضت الكثير من الأمثلة وبسطت الكلام فيها في الباب الثاني، الفصل الثاني، القسم الثاني، النوع الثالث، ولئن كان إيراده للأحاديث التي ضعفها، أو الرواة الذين جرحهم في صحيحه عجيباً، ومثله إيراده لهذه الأسانيد وهؤلاء الرواة الذين تردد في حالهم، ولكن تصريحه في مطلع كتاب الصيام – الذي نقلته قبل قليل- يعفيه من احتمالات المتعجبين، وسهام الناقدين، ويجعله معذوراً أمام الأمة قبل فريق المحدثين.

الفصل الثاني: الجرح والتعديل والإعلال ونقد الأحاديث في صحيحه، وتميزه في ذلك عن كثير من كتب الحديث خصوصاً الصحاح.

لقد عني رحمه الله بهذا الجانب عناية فائقة أهلته للصدارة في ذلك، حيث لا أعلم في كتب الحديث رواية من يدانيه في ذلك فضلاً عن مماثلته، فأضاف إلى تاج صحيحه جواهر ثمينة زادته جمالاً ومع ذلك فهي لا تقدر بثمن. فقلّما تخلو صفحة من صفحات صحيحه إلا وفيها شيء من ذلك تصريحاً أو تلميحاً، وبحسب إحصاء سريع ظهر لي أنه نقد ما نسبته (٢٠%) عشرين في المائة من أحاديث صحيحه تقريباً، وانظر لذلك مثلاً الصفحات ج١ ص٦، ٨، ١٠، ١٨، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٣١، ٣٤، ٣٩، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٨، ٦٨، ٧١، ٧٥، ٨٣، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٧.

إن هذا المقدار الكبير من النقد والدراسة من هذا الإمام يدل على رسوخ قدمه في هذا المجال ومدى العناية التي أولاها لأحاديث صحيحه، فوشاها بتلك الجمل والتعليقات المهمة على الأحاديث والرواة وقد فصلت في الباب الثاني القول في ذلك، وذكرت كثيراً من الأمثلة التي جاءت في الصحيح؛ وخصوصاً منها ما يتعلّق بالرواة والأسانيد، وأهملت ما يتعلّق بالعلل التي لم يظهر لي علاقتها بالرواة والأسانيد وهي غالباً تتصل بالمتون، مثل قوله عند ح(٣٤٢): هذا لفظ حديث عبد الجبار حين جمع الحديث عن ابن جريج وعمرو بن دينار، وقال لما أفرد خبر ابن جريج: «أنه الوقت لولا أن أشق على أمتي»...

وقوله أيضاً عند ح(٣٥٤، ٣٥٥): فلو صحت هذه اللفظة في هذا الخبر – يعني لفظة "حمرة الشفق" – لكان في هذا الخبر بيان أن الشفق الحمرة إلا أن هذه اللفظة تفرّد بها محمد بن يزيد إن كانت حفظت عنه، وإنما قال أصحاب

شعبة في هذا الخبر "ثور الشفق" وكان ما قال محمد بن يزيد "حمرة الشفق" – ثم ساق الحديث موقوفاً على ابن عمرو ﷺ من طريق بندار وأبي موسى، ثم قال – ولم يرفعاه – ثم ساق طرقاً مختلفة في اللفظ، وبين الرفع والوقف، وختم ذلك بقوله – والله أعلم بصحة هذه اللفظة التي ذكرت في حديث عبد الله بن عمرو.

والأمثلة للأحاديث التي أعلها كثيرة، أحصيت منها ما يزيد عن مائتين وخمسين حديثاً يزاد عليها نصفها – تقريباً – من الأحاديث التي أعلّها بالكلام في رواتها، كل ذلك في هذا المقدار اليسير من الصحيح الذي قدره العلماء بنحو الربع.

وابن خزيمة كغيره من أصحاب الصحاح رتب كتابه على الموضوعات إلا أنه تميز على كثير منها – بل كثير من المصنفات في السنة – بما يلي:

١– أنه أبان منهجه وشروطه في كتابه وأكثر من ذكر ذلك خصوصاً في مطالع الكتب وعناوين الأبواب – وقد أشرت إلى ذلك آنفاً – وسيأتي أمثلة لذلك في ثنايا بحثي في الصفحات القادمة بإذن الله تعالى، ومن أمثلة ذلك قوله عند ح(١٥٩٢): إن ثبت الخبر مسنداً، ولا إخال، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب إذ لا خلاف بين أهل القبلة في صحة متنه، وإن لم يثبت من جهة الإسناد الذي نذكره. وقوله عند ح(١٧٢٢): إن ثبت هذا الخبر من جهة النقل، وإن لم يثبت فاتفاق العلماء على إسقاط فرض الجمعة على النساء كان من نقل خبر الخاص فيه.

٢– اعتنى كثيراً بنقد الرواة وتكلّم فيهم ونقل ذلك عن غيره أيضاً وهذا النوع والذي يليه هو ما اعتنيت به في بحثي هذا ودعمت ذلك بما تيسر من الأمثلة من كلام ابن خزيمة رحمه الله.

٣– اعتنى أيضاً بنقد الأسانيد والمتون، وقد ذكرت لذلك أمثلة كثيرة في

مباحث الباب الثاني.

٤– وضوح عبارته في الجرح والتعديل والإعلال غالباً، وهو يراعي أيضاً التفصيل في ذلك، وهذا يفيد في سرعة الاستفادة ومن كلامه حتى لغير المتخصصين في الحديث، فينقد الراوي أو السند ويبين سبب ذلك، وقد يدعمه بالحجة أو الحجج المتعددة مثل قوله عند الأحاديث (٨٣٣ إلى ٨٤٣) – وفيه نقد للرواة والأسانيد والمتون بالحجج –: والحكم لعبيد الله بن موسى على محمد ابن جعفر محال، لا سيَّما في حديث شعبة، ولو خالف محمد بن جعفر عدد مثل عبيد الله في حديث شعبة لكان الحكم لمحمد بن جعفر عليهم.ا.هـ.

وذكر قبل ذلك وبعده كلاماً طويلاً حول الرواة والطرق والمتون فليراجع.



الباب الثاني: حال الرواة في صحيحه

ويشتمل على فصلين:

الفصل الأول: الرواة المخرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما.

إن تمييز رواة الصحيحين عن غيرهما ينطلق من أساس عظيم؛ وهو أنهم قد جازوا قنطرة النظر والنقد؛ لتلقي الأمة أحاديثهما بالقبول؛ وهذا الوسام لم يتشرف به غيرهما، وقد بسطت القول في ذلك في المبحث الثالث من التمهيد، ومع كون الإمام ابن خزيمة ﷺ قد تأخرت وفاته إلى إحدى عشرة وثلاثمائة إلا أن تقدُّم ولادته أتاح له أن يدرك عدداً كبيراً من شيوخ الشيخين فيروي عنهم، وكأنه بذلك ساواهم في الطبقة؛ فممن روى عنهم من شيوخ الشيخين أو أحدهما ما يلي:

١– أحمد بن عبدة الضبي[١] (ت٢٤٥هـ)، وهو من شيوخ مسلم.

٢– أحمد بن منيع البغوي[٢] (ت٢٤٤هـ)، وهو من شيوخهما.

٣– علي بن حجر السعدي[٣] (ت٢٤٤هـ)، وهو من شيوخهما.

٤– علي بن خشرم المروزي[٤] (ت٢٥٧هـ)، وهو من شيوخ مسلم.

٥– محمد بن بشار العبدي[٥] (ت٢٥٢هـ)، وهو من شيوخهما.

٦– محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي (ت٢٥٥هـ)، وهو من شيوخ

---

(١) انظر: ح:١٧، ٢٤، ٣٨، ٤٢، ٦١ من صحيح ابن خزيمة.

(٢) انظر: ح: ١٨ من صحيح ابن خزيمة.

(٣) انظر: ح: ٢٦ من صحيح ابن خزيمة.

(٤) انظر: ح: ٢، ١٢، ١٦، ٢٧، ٣٩، ٤٤، ٤٨، ٥١، ٥٩ من صحيح ابن خزيمة.

(٥) انظر: ح: ٣٣، ٥٩ من صحيح ابن خزيمة.

البخاري.

٧- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني[1] (ت٢٤٧هـ)، وهو من شيوخهما.

٨- محمد بن يحيى الذهلي[2] (ت٢٥٨هـ)، وهو من شيوخ البخاري.

٩- يونس بن عبد الأعلى الصدفي[3] (ت٢٦٤هـ)، وهو من شيوخ مسلم.

وفوق ذلك فقد شاركهما في الرواية عن عدد كبير من رواة صحيحيهما من غير شيوخهما، وقد حاولت أن أعرف نسبة أولئك الرواة إلى جملة رواتهما ولو بشكل تقريبي فقمت بحصر رواة ابن خزيمة في صحيحه في الأحاديث المائتين الأولى من صحيحه فتبيَّن لي أن نسبة رواة الصحيحين منهم تبلغ ستين في المائة، وهذه نسبة كبيرة تدلُّ على علوِّ مكانة صحيحه ومدى اهتمامه ﷺ بكتابه، وتؤكد رجحان قول من ذهب إلى تقديمه على بقية الصحاح، وأنه يأتي في المرتبة التي تلي الصحيحين كما أوضحت ذلك في مبحث التعريف بصحيحه من التمهيد.

الفصل الثاني:

الرواة الذين لم يخرَّج لهم في الصحيحين أو أحدهما

وهم أقسام:

- القسم الأول: من أخرج له ولم يتكلم عليه أو على روايته:

وهم الأكثر – وهم على نوعين:

النوع الأول: من أخرج لهم في الأصول وهؤلاء على شرطه الذي نصَّ عليه في أكثر من موضع في صحيحه حيث قال ﷺ في مطلع صحيحه[4]:

---

(١) انظر: ح: ٣٣، ٣٦ من صحيح ابن خزيمة.

(٢) انظر: ح: ٤٥، ٦٠ من صحيح ابن خزيمة.

(٣) انظر: ح: ٣، ٤، ٢١، ٤١ من صحيح ابن خزيمة.

(٤) صحيحه (٣/١).

«مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى».

وقال أيضاً في مطلع كتاب الصيام من صحيحه[1]: «المختصر من المختصر من المسند عن النبي ﷺ على الشرط الذي ذكرنا، بنقل العدل عن العدل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار، إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيئاً، إما لشك في سماع راو من فوقه خبراً، أو راوٍ لا نعرفه بعدالة ولا جرح، فتبيَّن أن في القلب من ذلك الخبر، فإنا لا نستحل التمويه على طلبة العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته فيغتر به من يسمعه، فالله الموفق للصواب»، وهذا التأسيس لرواة صحيحه والضوابط القوية التي جعلها لهم – بعد توفيق الله – كان لها دور كبير في سلامة رواياته وصحتها، بل له تفاصيل في نقد الرواة والروايات داخل وخارج صحيحه بغرض غربلتها وتمييزها وبيان ما يستحق الرواية والقبول منها وما لا يستحق، وهي تدل على دقة نظره وشدَّة تحريه.

ومن ذلك ما قاله الإمام الذهبي رحمه الله في السير[2] في ترجمة ابن خزيمة رحمه الله حيث قال: وقد كان هذا الإمام جهبذاً بصيراً بالرجال، فقال – فيما رواه عنه أبو بكر محمد بن جعفر – شيخ الحاكم: لست أحتج بشهر بن حوشب، ولا بحريز بن عثمان لمذهبه، ولا بعبد الله بن عمر، ولا ببقية، ولا بمقاتل بن حيان، ولا بأشعث بن سوَّار، ولا بعلي بن جدعان لسوء حفظه، ولا بعاصم بن عبيد الله، ولا بابن عقيل، ولا بيزيد بن أبي زياد، ولا بمجاهد، ولا بحجاج بن أرطاة، إذا قال "عن"، ولا بأبي حذيفة النهدي، ولا بجعفر بن برقان، ولا بأبي

(١) (١٨٦/٣).

(٢) (٣٧٣/١٤).

معشر نجيح، ولا بعمر بن أبي سلمة، ولا بقابوس بن أبي طبيان، – ثمّ سمّى خلقاً دون هؤلاء في العدالة – فإن المذكورين احتج بهم غير واحد.ا.هـ.

إذا يتبيّن بهذا أنه يعتني بحال من يحتج بهم ورواياتهم ولا يكتفي بهذا الوصف أو النفي المجمل.بل يؤكد ذلك أحيان بالتصريح المفصل كما سيأتي إيضاحه – بإذن الله – في القسم الثاني والقسم الثالث؛ وهذا يختلف عن موقفه من الرواة الذين يستشهد برواياتهم كما سيأتي في المبحث التالي. والذي سيأتي فيه أيضاً أن الإمام مسلم ﷺ يخرِّج في صحيحه عن رواة أعرض عنهم ابن خزيمة، وفي هذا دلالة على أنه لا يقل في تحرِّيه في الرواة عن الإمام مسلم، ولكن لكل منهما اجتهاده ونظره الخاص في الرواة والروايات.

النوع الثاني: من أخرج لهم في المتابعات، ومعلوم أن أصحاب الصحاح يتجوزون فيها ما لا يتجوزون في الأصول، يقول الإمام مسلم ﷺ في مقدّمة صحيحه[1]: فأما القسم الأول – يعني من رواه صحيحه الذين أخرج لهم – فإنا نتوخى أن نقدّم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث، وإتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين، وبان ذلك في حديثهم. فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعضُ من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصنف المقدَّم قبلهم؛ على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم؛ كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حُمَّال الآثار ونقّال الأخبار؛ فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين، فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من

(١) صحيح مسلم (١/٥).

الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة؛ لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنية.ا.هـ كلامه رحمه الله.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدّمة صحيح البخاري[1]: الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب... وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصّلاً لذلك جميعه - إلى أن قال رحمه الله - فهو بمثابة إطباق جمهور الأئمة على تعديل من ذكر فيها - يعني الصحيحين - هذا إذا خرج له في الأصول، فأما إن خرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره؛ مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذٍ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل تعديل هذا الإمام.ا.هـ كلامه رحمه الله.

فتبين بذلك أن صاحبي الصحيحين - فضلا عمّن دونهما - يتجاوزان في المتابعات والشواهد أكثر من الأصول، وهكذا فعل ابن خزيمة في صحيحه؛ بل إنه نقد بنفسه عدداً من هذه المتابعات كما سيأتي في القسم الثالث من أقسام هذا الفصل، وقال في أبواب سنن الوضوء من كتاب الوضوء[2] بعد أن أخرج حديـــثا من طرق ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي: ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرّد برواية؛ وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر ابن إسماعيل معه في الإسناد.

قلت: وجابر هذا أخرج له مسلم وذكره ابن حبان في الثقات وسكت عنه الذهبي في الكاشف وقال عنه ابن حجر في التقريب: مقبول، ونقل في التهذيب كلام ابن خزيمة هذا[3].

---

(١) هدي الساري ص(٣٨٤).

(٢) انظر: (١/٧٥).

(٣) الكاشف (١/١٧٦: ٧٣٤)، التهذيب (٢/٣٧)، والتقريب (١٣٦: ٨٦٤).

وفي مطلع الجزء الثالث من صحيحه[1] أخرج حديثاً مرسلاً عن عطاء بن دينار الهذلي بلفظ [ثلاثة لا تقبل منهم صلاة] الحديث، ثم أخرجه موصولاً بمثله عن أنس ﷺ وقال: أمليت الجزء الأول وهو مرسل؛ لأن حديث أنس الذي بعده حدثناه وعيسى في عقبه – يعني بمثله – لولا هذا لما كنت أخرج الخبر المرسل في هذا الكتاب.

وفي أول كتاب المناسك[2] أخرج حديثاً من طريق سليمان بن بلال وعبد الله بن عامر كلاهما عن سهيل بن أبي صالح، ثم قال: عبد الله بن عامر ليس من شرطنا في هذا الكتاب؛ وإنما خرجت هذا الخبر عن سليمان بن بلال عن سهيل ابن أبي صالح؛ فكتب هذا إلى جنبه.

قلت: وسليمان بن بلال هو التيمي، ثقة[3].

- القسم الثاني: من أخرج له وتكلّم عليه أو نقل عن غيره ذلك:

وهم أنواع:

أ- من تكلّم فيه بتعديل مجمل أو مطلق: فمن الإجمال قوله عند ح(٣١): لم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر صحيح من جهة النقل.

وقال عند ح(٣٢): ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه.

وقد يثني على الراوي بعينه لكن لا يحدد مرتبته فيقول: "أحفظ من فلان".

كما قال عند ح(١٠٩٦): شعبة أحفظ من عدد مثل يونس بن أبي إسحاق.

---

(١) انظر: (٣/١١، ١٢).

(٢) انظر: (٤/١٥٢: ٢٥٧١).

(٣) انظر: التهذيب (٤/١٧٦)، والتقريب (٢٥٠: ٢٥٣٩).

وقال عند ح(١٠٩٧): فسفيان الثوري أحفظ من مائتين مثل العلاء بن صالح، وقال عند ح(١٥٣٢): الأعمش أحفظ من مائتين مثل محمد بن أبي صالح، وقال عند ح(٢٦٥٣): منصور بن المعتمر أحفظ وأعلم بالحديث وأتقن من عدد مثل فرقد السبخي.

لكن بمعرفة مراتب هؤلاء الرواة المفضَّل عليهم تتضح الدرجة التي أراد الإمام ابن خزيمة أن يرفع لها أولئك المشايخ.

فيونس بن أبي إسحاق – وهو السبيعي –: صدوق يهم قليلاً[١]؛ والعلاء ابن صالح هو: التيمي أو الأسدي، الكوفي، صدوق له أوهام؛ مع أن ابن حجر نقل عن ابن خزيمة كلامه عنه عند هذا الحديث لكن باختصار حيث قال: قال ابن خزيمة: شيخ[٢].

ومحمد بن أبي صالح – واسمه ذكوان – هو السمان المدني أخو سهيل ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ؛ ولذا قال الحافظ في التقريب: صدوق يهم[٣]. وابن خزيمة بهذا يقرر أن رواية الأعمش أرجح وأصح من رواية محمد؛ وهذا هو الصحيح والراجح إن شاء الله تعالى كما ذهب إلى ذلك أبو زرعة وغيره من أئمة العلل خلافاً لرأي الإمام البخاري؛ وليس هذا موضع بسطه وتحريره[٤].

---

(١) انظر: الضعفاء الكبير (٤/٤٥٧: ٢٨٨)، الكاشف (٣/٣٠٣: ٦٥٧٤)، التقريب (٦١٣: ٧٨٩٩).

(٢) انظر: الكاشف (٢/٣٦٠: ٤٣٩٩)، وتهذيب التهذيب (٨/١٨٤)، والتقريب (٤٣٥: ٥٢٤٢).

(٣) التهذيب (٩/١٥٧)، التقريب (٤٧٧: ٥٨٧٣).

(٤) انظر: جامع الترمذي (١/٤٠٤: ٢٠٧)، والعلل المتناهية (١/٤٣٥-٤٣٦)، والعلل لابن أبي حاتم (١/٨١: ٢١٧)، والعلل للدارقطني (١٠/١٩١-١٩٨: ١٩٦٨)، التلخيص الحبير (١/٢٠٧).

وفرقد، صدوق عابد لكنه لم يكن من أهل الحديث فكثر الخطأ في حديثه[1].

وعليه فابن خزيمة يقرر أن هؤلاء – شعبة والثوري والأعمش ومنصور – يرتفعون فوق يونس والعلاء ومحمد وفرقد درجات كثيرة عالية ولا شك في ذلك فإنهم أئمة مشهورون ثقات أثبات، بل مثل شعبة وسفيان بلغوا الدرجة العليا في الحفظ والإتقان[2].

وأحياناً تكون عبارته أكثر وضوحاً – خصوصاً في جانب العدالة – ولكنه قد لا يدل على درجته الاصطلاحية مثل قوله عند ح(٥٠٣): فإذا الأوزاعي مع جلالته قد ذكر في خبره هذه الزيادة، وقوله عند ح(١٢٦٠، ٢٥٦٨): نا عثمان بن سعد الكاتب – وكان له مروءة وعقل.

وقوله عند ح(١٩٠١): وعمرو بن قيس[3] هذا أحد عبَّاد الدنيا.

وربما كانت عبارته أكثر دلالة على التعديل مثل قوله في شعبة وسفيان رحمهما الله عند ح(١٠٩٧): هما إماما أهل زمانهما في الحديث.

وفي مواضع أخرى ينص صراحة على الدرجة التي يراها للراوي مثل قوله عند ح(١٧٠٥): عمر بن عطاء بن أبي الخوار هذا: ثقة.

وعند ح(١٩٠٢) قال: أبو حازم سلمة بن دينار ثقة لم يكن في زمانه مثله. وعند ح(١٩٠٧) قال: إسماعيل بن جعفر من حفاظ الدنيا في زمانه.

وعند ح(٢٠٩٠) قال: حدثنا أبو المطرف بن أبي الوزير – وهذا من

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (٧/٨١)، والكاشف (٢/٣٧٩: ٤٥١٣)، والتقريب (٤٤٤: ٥٣٨٤).

(٢) تنظر تراجمهم في: السير (٧/٢٠٢، ٢٢٩، ٦/٢٢٦، ٥/٤٠٢، ٧/٢٦)، وتهذيب الكمال (١٢/٤٧٩، ١١/١٥٤، ١٢/٧٦، ٢٨/٥٤٦، ٣٢/٤٨٨، ٢٢/٥١١، ٩/١٣٨، ٢٣/١٦٤)، والتقريب (ص٢٦٦، ٢٤٤، ٢٥٤، ٥٤٧، ٦١٣، ٤٣٥، ٤٧٧، ٤٤٤).

(٣) هو الملائي كما في الإسناد.

ثقات أهل الحديث –. وعند ح(٢١٣٦) قال عن عبد الرحمن بن إسحاق الملقب بعباد: صالح الحديث، مدني سكن واسط، ثم انتقل إلى البصرة.

ولا يقتصر كلامه في الرواة على اجتهاده وحكمه الخاص بل قد ينقل ذلك عن غيره؛ مثل قوله عند ح(٦٩٥): وسمعت أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي يقول: حدثنا ابن أبي مريم، حدثني عثمان بن الحكم الجذامي؛ وكان من خيار الناس.

وقال عند ح(١٣٧٦): سمعت محمد بن يحيى[١] يقول: حجاج الصواف متين، يريد أنه ثقة حافظ.

إلا أنه أحياناً ينقل كلام غيره بصيغة تشعر بالتضعيف، مثل قوله عند ح(٥٥٥): وزعم أيوب – وهو ابن موسى كما في الإسناد وهو الأموي المكي وثقه الجمهور[٢] – أن عطاء بن ميناء كان من صالحي الناس.

قلت: السياق في صحيح ابن خزيمة يرجح أن الكلام لابن خزيمة نفسه، بيد أني وجدت في تهذيب التهذيب[٣]، في ترجمة عطاء بن ميناء ما يشكل على هذا وهو قوله: قال ابن جريج عن أيوب بن موسى عن عطاء بن ميناء، وزعم أنه كان من أصلح الناس. هكذا، وحديث ابن خزيمة من رواية ابن جريج عن عطاء؛ مع أن عبارة "أصلح" أرفع، لكن إن ثبتت عن ابن جريج فتحمل على تعدد الروايات، والله أعلم بالصواب.

وبالجملة فيتضح من هذا أن الإمام ابن خزيمة يعدِّل إجمالاً وتلميحاً

(١) هو الذهلي، النيسابوري، شيخ البخاري ومسلم. ينظر التقريب (٥١٢: ٦٣٨٧).

(٢) تنظر ترجمته في: تاريخ دمشق (١٠/١٢٣: ٨٦٦)، وتهذيب الكمال (٣/٤٩٤: ٦٢٦)، والتهذيب (١/٤١٢)، والتقريب (١١٩: ٦٢٥).

(٣) (٧/٢١٦).

وتصريحاً، وينقل عمَّن سبقه، فيصبح مصدراً لهذه الأقوال، وسكوته عن دلالاتها مشعر بموافقته حيث يفهم ذلك من تعقباته على أحكام غيره التي نقلها، وسيأتي نماذج منها لاحقاً بإذن الله تعالى.

النوع الثاني: من تكلّم عليه بجرح مجمل أو مطلق.

مع كون ابن خزيمة سمّى كتابه "الصحيح" والأصل فيه كما في غيره من كتب الحديثِ روايةً جمعُ الأحاديث وتصنيفها، إلا أنه مع ذلك نقد كثيراً الرواة والروايات، وأحسب أن هذا من ميزات صحيحه، ففيه ثروة علمية مهمة في الجرح والتعديل والعلل.

والمتأمل لجرحه يرى له ثلاث حالات رئيسية هي:

١- الإجمال في الجرح.

٢- التفصيل بذكر السبب القادح.

٣- التردد والتوقف في حال الراوي.

وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: من أجمل جرحهم، وهم فريقان:

- من جرحهم بنفسه: مثل قوله عند ح(١٤٥٥) عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة: ولست أرى الرواية عن ابن أبي فروة هذا.

كما أنه ﷺ استخدم عبارة "أنا بريء من عهدته" ونحوها، وانظر لذلك ح(٢٠٠٧، ٢٣٦٨، ٢٤٢٩، ٢٨٣٢، ٢٨٣٨، ٢٨٤٠، ٣٠٥٢).

- من نسب جرحهم إلى أهل الحديث، مثل قوله: "ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه" ونحوها، وانظر لذلك ح(٤٧٠، ١٢١٤، ١٧٩٥)، وقوله: "تكلّم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره" عند ح(٨٤٠) يعني بذلك عبد الكريم بن مالك الجزري مولى بني أمية، والعجيب أن ابن خزيمة بهذا الجرح قد

خالف الجمهور حيث وثقوه بل قال الإمام أحمد وابن معين وابن المديني – وهم أئمة هذا الشأن –: ثقة ثبت[١].

لكن يحتمل أن يكون قصده رواية عبد الكريم التي أوردها؛ فإن كان ذلك فإني لم أقف على من طعن في روايته غير ابن خزيمة، والله أعلم بالصواب.

ثانياً: التفصيل بذكر السبب القادح، وذلك على ضربين:

أ– أن يكون هو مصدر النقد، وهو الأكثر، مثل أن يصف الراوي بالتدليس تصريحاً مثل قوله عند ح(٤٤٨): حبيب بن أبي ثابت مدلّس، وعند ح(١١٧٥): فإن كان زائدة حفظ الإسناد الذي ذكره، وسليمان سمعه من حبيب، وحبيب من عبدة – فإنهما مدلسان –.

قلت: وحبيب هو: ابن أبي ثابت، وعبدة هو: ابن أبي لبابة.

وحال أخرى وهي أن يفهم الوصف بالتدليس من كلامه، مثل قوله عند ح(٣٧): هذا الخبر له علّة، لم يسمعه الأعمش عن شقيق، لم أكن فهمته في الوقت.

قلت: والأعمش ﷺ معروف بالتدليس[٢].

وقال أيضاً عند ح(١١٨٧): أسقط هيثم من الإسناد عمرو بن أوس.

وهيثم أيضاً معروف بالتدليس.

وانظر أيضاً ح(٣٨، ١٣٧، ٣٧٢، ٣٧٨، ٣٨٢، ٣٨٤، ٤٠٨، ٤٤٥، ٤٤٨، ٥٦٣، ٥٦٥، ٧٩٣، ١٠٨٤، ١٠٩٥، ١١٧٢، ١١٧٥، ١٤٠٢، ١٤٢٤، ١٤٤٠، ١٤٥٥، ١٦٨٣، ١٧٢٨، ١٧٦٦، ١٧٨٠، ١٨٤٠، ١٨٦١، ١٨٧٢، ١٩٥٥، ١٩٨٤، ٢١٢٧، ٢٢٠١، ٢٢٧٢،

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٨٨/٦)، والجرح والتعديل (٥٨/٦)، والتهذيب (٣٧٣/٦).

(٢) ينظر: جامع التحصيل (١٨٨/١: ٢٥٨)، طبقات المدلسين (٥٥:٣٣)، التهذيب (١٩٥/٤).

٢٣٠٥، ٢٣١٠، ٢٣١٥، ٢٤٥٧، ٢٥٠٣، ٢٥٤٨، ٢٧٤٨، ٢٨٥٢، ٣٠٥٩).

أو أن يصف الراوي بالجهالة مثل قوله عند ح(٤٦٩): وعاصم العنزي وعباد بن عاصم مجهولان، لا يدري من هما.

وقال عند ح(١٢١٥): ولست أعرف علي بن الصلت هذا، ولا أدري من أي بلاد الله هو، ولا أفهم ألقي أبا أيوب أم لا، ولا يحتج بمثل هذه الأسانيد – علمي – إلا معاند أو جاهل.

وهذا النوع من الجهالة الذي مضى يسمَّى عند المحدثين "جهالة العين" وهو أسوأ أنواع الجهالة[١].

وهناك نوع آخر وهو جهالة الحال – ويعبرون عنه أحياناً بالمستور – وهو من عرفت عينه وجهلت حاله، ولكنه مع ذلك يبقى مجروحاً عند الجمهور بهذا الوصف[٢]، ولهذا جرح ابن خزيمة به أحد الرواة بقوله عند ح(١٩٣٠): فإني لا أعرف عبد الله بن النعمان هذا بعدالة ولا جرح، ولا أعرف له عنه راوياً غير ملازم بن عمرو.

وارتفاع جهالة العين برواية واحد أو بقاؤها مسألة خلافية بين المحدثين[٣]، ولم يتضح هنا رأي ابن خزيمة من ذلك.

ومن النقد المفصل قوله عن ابن أبي ليلى عند ح(٢٦٩٧): ابن أبي ليلى ليس بالحافظ، وإن كان فقيها عالماً.

ب– أن يعزو النقد لغيره من الأئمة، ومثال ذلك قوله عند ح(١٧٠٥):

---

(١) انظر: تدريب الراوي (١/٣١٦-٣١٧).

(٢) انظر: تدريب الراوي (١/٣١٦-٣١٧).

(٣) انظر: تدريب الراوي (١/٣١٦-٣١٩).

عمر بن عطاء بن أبي الخوار هذا: ثقة، والآخر هو عمر بن عطاء، تكلّم أصحابنا في حديثه لسوء حفظه، قد روى ابن جريج عنهما جميعاً.

وقال عند ح(١٩٧٢): عبد الرحمن بن زيد ليس هو ممن يحتج أهل التثبت بحديثه لسوء حفظه للأسانيد؛ وهو رجل صناعته العبادة والتقشف والموعظة والزهد؛ ليس من أحلاس الحديث الذي يحفظ الأسانيد.

ثالثاً: من توقف أو تردد في حالهم.

فمثال التوقف قوله عند ح(١٩٣٠): إن صحّ الخبر؛ فإني لا أعرف عبد الله بن النعمان – يعني السحيمي – هذا بعدالة ولا جرح، ولا أعرف له عنه راوياً غير ملازم بن عمرو.

ومثال التردد قوله عند ح(١٩٣٩): إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح؛ فإن في القلب منه لسوء حفظه.

ومثل قوله عند ح(٢٠٥٦): إن صح الخبر؛ فإن في القلب من أشعث بن سوار ﷺ لسوء حفظه.

وانظر أيضاً: ح(١٠٠٥، ١١٦٣، ١٤٢٢، ١٤٣١، ١٦٢٢، ١٦٨٣، ١٧٦٠، ١٨٦٠، ١٨٨٦، ١٩٣٠، ٢٠٠٣، ٢٠٤١، ٢٠٥٦، ٢٠٥٧، ٢١٣٦، ٢١٩٢، ٢٢٠١، ٢٣١٠، ٢٣٢٣، ٢٣٢٤، ٢٣٢٥، ٢٣٦٢، ٢٣٦٧، ٢٤٣٤، ٢٤٥٧، ٢٥٧٩، ٢٥٩٢، ٢٦٥٢، ٢٧١٢، ٢٧٣١، ٢٧٣٢، ٢٧٨٢، ٢٧٩١، ٢٧٩٢، ٢٨٣٦، ٢٨٤١، ٢٨٥٢، ٢٨٩١، ٢٩١٠، ٢٩٦٩).

ومما سلف يتبيّن أن الإمام ابن خزيمة سبر أحوال رواة صحيحه فظهر له أن في بعضهم جرحاً حكم به على بعضهم – إجمالاً أو تفصيلاً – أو نقل ذلك عن غيره، وربما تردد في قبول رواية بعضهم لعدم الاطمئنان إلى الاحتجاج به.

كما يتبيَّن أيضاً أنه ليس كل راوٍ أخرج عنه ابن خزيمة في صحيحه فهو ممن يحتج به، ولا كل حديث أخرجه فيه فإسناده صحيح؛ لأنه بنفسه نقده فضلاً عن نقد غيره.

النوع الثالث: من تكلَّم عليه بجرح مقيد.

والتقييد في الجرح والتعديل معروف مشهور في كتب الجرح والتعديل وعند المتخصِّصِين فيه؛ ولذا فإن ابن خزيمة قد سلك في هذا الجادة المعروفة ولم يأت بأمر جديد، ومما ظهر لي في صحيحه من ذلك ما يلي:

١- التقييد بحال الراوي؛ مثل قوله عن عبد الله بن لهيعة عند ح(١٤٦): ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرَّد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد.

٢- التقييد برواية معينة مثل قوله عند ح(٤٤٥): ولا أحل لأحد أن يروي عني بهذا الخبر إلا على هذه الصيغة؛ فإن هذا إسناد مقلوب؛ فيشبه أن يكون الصحيح ما رواه أنس بن عياض؛ لأن داود بن قيس أسقط من الإسناد أبا سعيد المقبري، ... وأما ابن عجلان فقد وهم في الإسناد وخلط فيه، ... وابن أبي ذئب قد بين أن المقبري سعيد بن أبي سعيد إنما رواه عن رجل من بني سالم؛ وهو عندي سعد بن إسحاق، إلا أنه غلط على سعد بن إسحاق؛ فقال: عن أبيه عن جدِّه كعب.ا.هـ.

فنلاحظ أنه حكم على داود بن قيس أنه أسقط من الإسناد أبا سعيد المقبري، وابن عجلان وهم في الإسناد وخلط فيه، وابن أبي ذئب غلط فيه أيضاً؛ وكل هذا النقد خاص بهذا الحديث.

وقال رحمه الله عند ح(٨٠٨): أخاف أن يكون محمد بن القاسم وهم في رفع هذا الخبر.

فهو هنا يحكم بالوهم على الراوي في هذه الرواية لكن مع التردد،

وقريب من هذا قوله عند ح(٨٢٨): باب مرور الهرّ بين يدي المصلي، إن صحّ الخبر مسنداً، فإن في القلب مِن رَفْعِهِ.

ثم ساقه مرفوعاً من حديث عبيد الله بن عبد المجيد، نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ الحديث.

ثم قال: ناه الربيع بن سليمان، ثنا ابن وهب عن ابن أبي الزناد بهذا الحديث موقوفاً غير مرفوع. – وقال –: ابن وهب أعلم بحديث أهل المدينة من عبيد الله بن عبد المجيد.

وعند الأحاديث (من: ١٠٤٠ إلى ١٠٥١) ساق حديث أبي هريرة ﷺ في حديث ذي اليدين حين سها النبي ﷺ في صلاته من عدّة طرق ثم قال: سمعت محمد بن يحيى يقول: وهذه الأسانيد عندنا محفوظة عن أبي هريرة إلا حديث أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة فإنه يتخالج في النفس منه أن يكون مرسلاً لرواية مالك وشعيب وصالح بن كيسان، وقد عارضهم معمر فذكر في الحديث أبا هريرة، والله أعلم.

ثم قال: فقوله في خبر محمد بن كثير عن الأوزاعي في آخر الخبر: "ولم يسجد سجدتي السهو حين لقنه الناس"، إنما هو من كلام الزهري لا من قول أبي هريرة، ألا ترى محمد بن يوسف لم يذكر هذه اللفظة في قصته ولا ذكره ابن وهب عن يونس، ولا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن عمرو، ولا أحد ممن ذكرت حديثهم، خلا أبي صالح عن الليث عن ابن شهاب فإنه سها في الخبر وأوهم الخطأ في روايته.

وقال أيضاً عند ح(١٢٥٩): فخبر سالم وحفص يدلان على أن خبر عطية عن ابن عمر وهم، وابن أبي ليلى واهم في جمعه بين نافع وعطية في خبر ابن عمر في التطوع في السفر.

وعند ح(١٨١٢) ذكر قول بندار: أحفظه من فيه عن أبيه، وعلّق عليه بقوله: لا أعلم أحداً تابع بندار في هذا، والجواد قد يفتر في بعض الأوقات.

قلت: وبندار هو محمد بن بشار العبدي أبو بكر البصري، وبندار لقبه وهو ثقة روى عنه الستة في كتبهم، قال عنه الذهبي في السير: الإمام الحافظ، راويه الإسلام – إلى أن قال – قال ابن خزيمة: سمعت بنداراً يقول: اختلفت إلى يحيى القطان[1] – ذكر أكثر من عشرين سنة – ولو عاش بعد لكنت أسمع منه شيئاً كثيراً.

كما قال أيضاً: قال إمام الأئمة ابن خزيمة في كتاب "التوحيد" له: أخبرنا إمام أهل زمانه في العلم والأخبار: محمد بن بشار[2].

وينظر أيضاً مزيداً لذلك عند ح(٢٢٠١، ٢٦٩٧، ٢٩٨٤).

٣- التقييد بشيخ معين: فقد قال ﷺ عند ح(١٤٢٢): في القلب من النعمان بن راشد؛ فإن في حديثه عن الزهري تخليطاً كثيراً.

فهو بهذا يقيد التخليط الكثير في روايته عن الزهري حتى لا يعمم هذا الحكم على روايته عن بقية شيوخه؛ وهذا التقييد من ابن خزيمة لم أره لغيره، لكن وجدت النص على كثرة أوهامه من الإمام البخاري وقال النسائي كثير الغلط، وكلام غيرهم من الأئمة يشير إلى هذا، كما جاء أنه روى عن الزهري نسخة، وفي هذا إشارة إلى كثرة أحاديثه عنه وهو ما يؤيد كلام ابن خزيمة في كثرة أوهامه عن الزهري، والله أعلم بالصواب[3].

---

(١) وشيخه في هذا الحديث الذي نقده ابن خزيمة في صحيحه هو يحيى القطان.

(٢) انظر: السير (١٢/١٤٤)، والتهذيب (٩/٧٠)، والتقريب (٤٦٩: ٥٧٥٤).

(٣) ينظر: الضعفاء للبخاري (١١٣: ٣٧١)، والجرح والتعديل (٨/٤٤٨)، والكامل لابن عدي (٧/١٣)، والتهذيب (١٠/٤٥٢).

النوع الرابع: من تكلّم عليه بكلام مركّب من جرح وتعديل.

وهذا النهج معروف عند الأئمة، وخصوصاً في كلام أبي حاتم وأبي زرعة رحمهما الله[1]، ويكفي في ذلك مطالعة صفحات من كتاب التقريب حيث نجد الحافظ ابن حجر يكثر من استخدام الأوصاف المركبة مثل "صدوق له أوهام" أو "صدوق ربما أخطأ" أو "صدوق– أو ثقة – يغرب" ونحو ذلك من الأوصاف المركبة من تعديل وجرح[2]، أما ابن خزيمة فلم يظهر لي – حسب استقرائي لصحيحه – إكثاره من ذلك لكنه استخدمه ومثال ذلك قوله عند ح(٢٦٩٧): ابن أبي ليلى ليس بالحافظ، وإن كان فقيهاً عالماً.

وهذا النوع أعم من الجرح أو التعديل المقيد لأنه في المركب يرى اجتماع تعديل وجرح بشكل مطلق مثل الراوي الحافظ الذي فيه بدعة لا تنفك عنه.

النوع الخامس: ما نقله عن غيره من الجرح والتعديل، أو التعريف[3].

وهذا النوع فيه دلالة على أن ابن خزيمة اعتمد على غيره في نقد الرواة كما أنه يستفاد منه توثيق هذه الأقوال وصحة نسبتها لقائليها.

فمن التعديل قوله عند ح(١٢٨٦): سمعت محمد بن يحيى[4] يقول: وهب ابن الأجدع قد ارتفع عنه اسم الجهالة.

وقال أيضاً عند ح(١٣٧٦): سمعت محمد بن يحيى يقول: حجاج بن

(١) تنظر ترجمة (١٨٦، ٩٢٨) من الجرح والتعديل، على سبيل المثال.

(٢) ينظر التقريب (٩، ١٢، ١٣، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٦٠، ٦٧، ٨٩، ص٧٧–٨٣).

(٣) والتعريف أحياناً يكون من التعديل لأنه ينفي عن الراوي الجهالة للعين أو الحال.

(٤) هو الذهلي النيسابوري، أحد شيوخ البخاري، قال الحافظ: ثقة حافظ جليل. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين.

انظر: الكاشف (٣/١٠٧: ٥٢٩٤)، التقريب (٥١٢: ٦٣٨٧).

الصواف متين، يريد أنه ثقة حافظ.

وهنا يلاحظ أن ابن خزيمة فسَّر كلام شيخه، وهذه فائدة مهمة، لأن معاني ألفاظ الأئمة قد تختلف مثل وصف "لا بأس به" أو "ليس به بأس" عند ابن معين والتي خالف في مدلولها الجمهور حيث قال: إذا قلت لك "ليس به بأس" فهو ثقة[1]. أما الجمهور وكما نقله ابن أبي حاتم وابن الصلاح وغيرهما فيرون أن "لا بأس به" في منزلة الصدوق وهما دون مرتبة الثقة[2].

ومن الجرح قوله عند ح(٢٠٠٧): أنا بريء من عهدة عاصم. سمعت محمد بن يحيى يقول: عاصم بن عبيد الله، ليس عليه قياس.

قلت: محمد بن يحيى هو الذهلي كما تقدم آنفاً، وعاصم بن عبيد الله هو العدوي المدني، ضعيف عند الجمهور[3].

وعند ح(٢٥٤٩) قال أيضاً: سمعت محمد بن يحيى يقول: كان علي بن عبد الله، ينكر أن يكون الحسن سمع من جابر.

قلت: يلحظ هنا أن الإمام ابن خزيمة ينقل عن شيخه الذهلي قولاً نقله هذا عن شيخه ابن المديني أيضاً، أما عند ح(١١٣٧) فقد قال: هذا الشيخ عبد الله[4] هو عندي الذي يقول له المصريون والشاميون: عبد الله بن أبي قيس، روى عنه معاوية بن صالح أخباراً.

وقال أيضاً عند ح(١٣٠٢): سمعت محمد بن يحيى يقول: أبو عبد الله هذا هو: سالم الدوسي، يقال له: سبلان.

---

(١) انظر: مقدّمة ابن الصلاح ص(٥٩).

(٢) انظر: مقدّمة ابن الصلاح ص(٥٨)، وتدريب الراوي (١/٣٤٣).

(٣) انظر: الميزان (٤/٨: ٤٠٦١)، والتهذيب (٥/٤٦)، والتقريب (٢٨٥: ٣٠٦٥).

(٤) هو: عبد الله بن أبي موسى كما في الإسناد.

وقال عند ح(١٨٩٣): محمد بن أبي يعقوب هذا: هو الذي قال عنه شعبة: هو سيد بني تميم.

ففي هذه المواضع الثلاثة نجد ابن خزيمة ينقل عمن سبقه تعريفاً لبعض الرواة، والتعريف نوع من التعديل لأنه يقابل الجهالة، وفي الموضع الأخير مزيد تعديل لما يتضمنه كلام شعبة من الثناء على الراوي والرفع لشأنه.

- القسم الثالث: من أخرج له وصحّح أو نقد روايته أو الإسناد الذي هو فيه أو تردد في ذلك؛ وهم أنواع:

النوع الأول: من أخرج له وصحح إسناده أو حديثه أو صوبه أو رجّحه.

ومن ذلك النص على صحة الحديث في مثل قوله عند ح(٣٢): ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه.

وقوله عند ح(٣٢٤): لم يزدنا بندار على هذا، قال بندار: فذكرته لأبي داود، فقال: صاحب هذا الحديث ينبغي أن يكبَّر عليه، قال بندار: فمحوته من كتابي، قال أبو بكر: ينبغي أن يكبر على أبي داود حيث غلط، وأن يضرب بندار عشرة حيث محا هذا الحديث من كتابه، حديث صحيح على ما رواه الثوري أيضاً عن علقمة، غلط أبو داود وغيّر بندار، هذا حديث صحيح رواه الثوري أيضاً عن علقمة.

وقال عند ح(٣٧٩): وخبر أيوب وخالد عن أبي قلابة عن أنس صحيح لا شك ولا ارتياب في صحته.

وقال أيضاً قبل حديث أبي هريرة ﷺ مرفوعاً [من أصبح جنباً فلا يصوم] وهو عنده برقم (٢٠١١): والخبر ثابت صحيح من جهة النقل، إلا أنه منسوخ، لا أن أبا هريرة غلط في رواية هذا الخبر.

وعند ح(٢١٢٠) وهو عن أبي هريرة ﷺ مرفوعاً [تعرض أعمال الناس في كل جمعة مرتين] الحديث. قال: هذا الخبر في موطأ مالك موقوف غير مرفوع؛ وهو في موطأ ابن وهب مرفوع صحيح.

وقد ينص على تصحيح الإسناد فقط مثل قوله عند ح(١٨٩٨، ١٨٩٩): الإسنادان صحيحان عن سعيد المقبري، وعن حنظلة بن علي، جميعاً عن أبي هريرة.

وانظر أيضاً ح(٣٧٥).

وهناك أحوال من التصحيح للأحاديث والأسانيد ولكنها قد لا تدل مباشرة على تعديل رواتها، وإنما يستفاد منها ذلك في الجملة وتشير إليه، ومن هذه الأحوال:

أ- التصحيح المجمل مثل قوله عند باب (٣٩) من كتاب الصلاة وهو: باب الترجيع في الأذان... قال: إذ قد صحَّ كلا الأمرين من النبي ﷺ – يعني ترجيع الأذان مع تثنية الإقامة أو تثنية الأذان مع إفراد الإقامة – ثم ساق منه عدداً من الأحاديث.

ب- الترجيح لإسناد أو لوجه على آخر مثل قوله "والصحيح كذا أو ما رواه فلان" وانظر على سبيل المثال ح(٨١٢، ١٠٩٩، ١١٨٧، ٢٧٦٧) أو قوله "والصواب كذا" ح(١٩٥٧، ١٩٥٩)، أو أن هذا أثبت إسناداً كما عند ح(٢٦٩٧).

النوع الثاني: من أخرج له وصحح سماعه أو أثبته.

ومن هذا يؤخذ عناية الإمام ابن خزيمة بالسماع ودقته في ذلك وذلك لأثره المهم في صحة الإسناد واتصاله؛ ولذا نجده يقول عند ح(٣٧٩): فخبر ابن أبي محذورة ثابت صحيح من جهة النقل، وخبر محمد بن إسحاق عن محمد

ابن إبراهيم عن محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه عن أبي ثابت صحيح من جهة النقل؛ لأن ابن محمد بن عبد الله بن زيد قد سمعه من أبيه، ومحمد بن إسحاق قد سمعه من محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي؛ وليس هو مما دلسه محمد بن إسحاق، وخبر أيوب وخالد عن أبي قلابة عن أنس، صحيح لا شك ولا ارتياب في صحته. فأما ما روى العراقيون عن عبد الله بن زيد فقد ثبت من جهة النقل، وقد خلطوا في أسانيدهم التي رووها عن عبد الله بن زيد في تثنية الأذان والإقامة جميعاً.

وقال عند ح(٣٤): وبقول الشافعي أقول؛ لأن عروة قد سمع خبر بسرة منها، لا كما توهم بعض علمائنا أن الخبر واهن لطعنه في مروان.

وانظر أيضاً ح(٧٥، ١٨٣، ٢١٩، ٢٨٧، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٨٥، ١٠٢٨، ١٩٥٩، ٢٨٠٣، ٣٠٢١).

النوع الثالث: من أخرج له ونقد روايته.

وقد أكثر من ذلك ﷺ حتى إن العجب ليغلبك إذا تذكرت أنك تقرأ في أحد الصحاح، وكأن الذي دون هذا النقد غير مؤلفه الذي وسمه بهذا الاسم، وبالتأمل في هذا النقد نجده بين مجمل ومفصل، وبين نقد للمتن وآخر للإسناد، وما جزم فيه بعدم الثبوت أو الصحة وآخر اكتفى بإعلاله، وبيان ذلك فيما يلي:

فمن ذلك حكمه على الحديث بأنه غريب مثل قوله عند ح(١٠٠): نا محمد ابن الوليد بخبر غريب نا محمد بن جعفر نا شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: [إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في إنائه أو في وضوئه حتى يغسلها فإنه لا يدري أين أتت يده منه].

وقوله عند ح(٢٢٩): نا محمد بن ميمون أخبرنا يحيى نا سفيان عن معمر

عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في غسل واحد، قال أبو بكر: هذا خبر غريب والمشهور عن معمر عن قتادة عن أنس.

وقوله عند ح (٣٠٥) – وفيه بيان معنى الغرابة –: هذا حديث غريب لم يسنده أحد أعلمه غير محبوب بن الحسن رواه أصحاب داود فقالوا عن الشعبي عن عائشة خلا محبوب بن الحسن.

وبهذا يتضح أن الغرابة إنما هي في الإسناد.

وانظر مزيداً للأمثلة لما حكم عليه بالغرابة الأحاديث (٩، ١٧٧، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٢٨٦، ٢٤٣٤، ٢٦٨٦، ٢٩٦٩، ٢٩٨٠).

وقد يؤكد حكمه بالغرابة حيث يكثر من قوله: "غريب غريب" وهذا اصطلاح لا أعرف من استخدمه غيره ﷺ، ومن ذلك قوله عند ح(١٣): أخبرنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا علي بن الحسين الدرهمي بخبر "غريب غريب" قال: حدثنا معتمر عن سفيان الثوري عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه قال: [كان رسول الله ﷺ يتوضأ لكل صلاة إلا يوم فتح مكة فإنه شغل فجمع بين الظهر والعصر بوضوء واحد].

وعند ح(١٤) قال: أخبرنا أبو طاهر ثنا أبو بكر ثنا أبوعمار ثنا وكيع بن الجراح عن سفيان عن محارب بن دثار عن سليمان بن بريدة عن أبيه [أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة فلما كان يوم فتح مكة صلى الصلوات كلها بوضوء واحد] قال أبو بكر: لم يسند هذا الخبر عن الثوري أحد نعلمه غير المعتمر ووكيع، رواه أصحاب الثوري وغيرهما عن سفيان عن محارب عن سليمان بن بريدة عن النبي ﷺ، فإن كان المعتمر ووكيع مع جلالتهما حفظا هذا الإسناد واتصاله فهو خبر "غريب غريب".

وقوله عند ح(١٤٦٢): نا أبو طاهر نا أبو بكر نا محمد بن عمرو بن تمام

المصري ثنا نعيم بن حماد ثنا الفضل بن موسى عن بن جريج عن عطاء عن عبد الله بن السائب قال: «حضرت رسول الله ﷺ يوم عيد صلى وقال قد قضينا الصلاة فمن شاء جلس للخطبة ومن شاء أن يذهب ذهب» قال أبو بكر: هذا حديث خراسانيّ "غريب غريبّ" لا نعلم أحداً رواه غير الفضل بن موسى الشيباني كان هذا الخبر أيضاً عند أبي عمار عن الفضل بن موسى لم يحدثنا به بنيسابور حدث به أهل بغداد على ما خبرني بعض العراقيين.

وقد ينبه إلى اختلاف في الإسناد ويبين الصواب وغير الصواب من ذلك مثل قوله عند ح(١٩٥٦-١٩٥٩): حدثنا حاتم بن بكر بن غيلان ثنا عبد الصمد نا حرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الرحمن بن عمرو عن يعيش عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء مثل حديث أبي موسى.

وقد ينبه إلى زيادة في الإسناد – وسيأتي بيان ذلك قريبا.

ورواه هشام الدستوائي عن يحيى قال: حدثني رجل من إخواننا يريد الأوزاعي، عن يعيش بن هشام، أن معدان أخبره، أن أبا الدرداء أخبره، مثل حديث عبد الصمد، غير أنه لم يقل في مسجد دمشق، حدثنا بندار، ثنا عبد الرحمن يعني بن عثمان البكراوي، نا هشام، غير أن أبا موسى قال "عن يعيش ابن الوليد بن هشام"، وأما بندار فنسبة إلى جده، وقالا إن معدان أخبره، فبرواية هشام وحرب بن شداد علم أن الصواب ما رواه أبو موسى وأن يعيش بن الوليد سمع من معدان وليس بينهما أبوه.

وانظر مزيدا لذلك الأحاديث (٥٣٧، ٥٥٦، ١٠١٢، ١٠٨٧، ١١١٦، ١١٢٦، ١٤٧٤، ١٤٧٨، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٩٥، ١٤٩٨، ٢١٦٤، ٢٤٢٠، ٢٤٢٤، ٢٩٧٤).

وقد يصرح بالحكم عليه أنه تفرد به راوٍ معين مثل قوله عند ح(٣٥٤):

أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا عمار بن خالد الواسطي، نا محمد وهو بن يزيد وهو الواسطي، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «وقت الظهر إلى العصر ووقت العصر إلى اصفرار الشمس، ووقت المغرب إلى أن تذهب حمرة الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل، ووقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس» قال أبو بكر: فلو صحت هذه اللفظة في هذا الخبر لكان في هذا الخبر بيان أن الشفق الحمرة، إلا أن هذه اللفظة تفرد بها محمد بن يزيد إن كانت حفظت عنه، وإنما قال أصحاب شعبة في هذا الخبر "ثور الشفق" مكان ما قال محمد بن يزيد "حمرة الشفق" أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا بندار وأبو موسى، قالا: حدثنا محمد وهو بن جعفر، نا شعبة، قال: سمعت قتادة، قال: سمعت أبا أيوب الأزدي عن عبد الله بن عمرو، فذكر الحديث وقالا في الخبر "ووقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق" ولم يرفعاه.

وقوله عند ح(٥١٧-٥١٨): أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا محمد بن يحيى، نا محاضر، نا هشام، عن أبيه، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ: «كان يقرأ في المغرب بسورة الأعراف في الركعتين كلتيهما» قال أبو بكر: لا أعلم أحداً تابع محاضر بن المورع بهذا الإسناد، قال أصحاب هشام في هذا الإسناد: عن زيد بن ثابت أو عن أبي أيوب، شك هشام.

أخبرنا أبو طاهر، نا أبو بكر، نا محمد بن العلاء بن كريب، نا أبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، أن أبا أيوب أو زيد بن ثابت شك هشام قال لمروان وهو أمير المدينة: «إنك تخف القراءة في الركعتين من المغرب، فوالله لقد كان رسول الله ﷺ يقرأ فيهما بسورة الأعراف في الركعتين جميعا، فقلت لأبي: ما كان مروان يقرأ فيهما؟ قال: من طول المفصل»، وهكذا رواه وكيع وشعيب بن إسحاق عن هشام قالا: عن زيد أو عن أبي أيوب.

وقد يحكم على الإسناد بأنه مقلوب مثل قوله عند ح(٤٤٥): وجاء خالد بن حيان الرقي بطامة؛ رواه بن عجلان عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد، وحدثناه جعفر بن محمد الثعلبي حدثنا خالد – يعني ابن حيان الرقي – قال أبو بكر: ولا أحل لأحد أن يروي عني بهذا الخبر إلا على هذه الصيغة؛ فإن هذا إسناد مقلوب، فيشبه أن يكون الصحيح ما رواه أنس بن عياض؛ لأن داود ابن قيس أسقط من الإسناد أبا سعيد المقبري فقال عن سعد بن إسحاق عن أبي ثمامة، وأما بن عجلان فقد وهم في الإسناد وخلط فيه، فمرة يقول عن أبي هريرة، ومرة يرسله، ومرة يقول عن سعيد عن كعب، وابن أبي ذئب قد بين أن المقبري سعيد بن أبي سعيد إنما رواه عن رجل من بني سالم وهو عندي سعد بن إسحاق إلا أنه غلط على سعد بن إسحاق فقال عن أبيه عن جده كعب، وداود ابن قيس وأنس بن عياض جميعا قد اتفقا على أن الخبر إنما هو عن أبي ثمامة.

وقد يحكم على الإسناد بإحدى العلل المعروفة مثل الإرسال والانقطاع والتفرد بالرفع والوصل والمخالفة، ونحو ذلك؛ مثل قوله عند ح(١٥١٩): أمليت الجزء الأول وهو مرسل لأن حديث أنس الذي بعده حدثناه عيسى في عقبه يعني بمثله لولا هذا لما كنت أخرج الخبر المرسل في هذا الكتاب.

وقال عند ح(٢٥٨٠): هذا الحديث مرسل، بين أبي الخليل وأبي قتادة رجل؛ وقال عند ح(١٧٢٨): غلطنا في إخراج هذا الحديث لأن هذا مرسل؛ موسى بن أبي عثمان لم يسمع من أبي هريرة، أبوه أبو عثمان التبان روى عن أبي هريرة أخبارا سمعها منه.

وقال عند ح(٢٧٢): هذا خبر لم يرفعه غير عطاء بن السائب.

وقال عند ح(٣٨٣): هذا خبر العراقيين الذين احتجوا به عن عبد الله بن زيد في تثنية الأذان والإقامة وفي أسانيدهم من التخليط ما بينته، وعبد الرحمن

ابن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل ولا من عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان، فغير جائز أن يحتج بخبر غير ثابت على أخبار ثابتة.

وقال عند ح(١٠٩٥، ١٠٩٤): ولست أحفظ خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر، وقد كنت بينت في تلك المسألة علة خبر أبي بن كعب عن النبي ﷺ في ذكر القنوت في الوتر وبينت أسانيدها وأعلمت في ذلك الموضع أن ذكر القنوت في خبر أبي غير صحيح، على أن الخبر عن أبي أيضاً غير ثابت في الوتر بثلاث، وقد روي عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي أن النبي ﷺ علمه دعاء يقوله في قنوت الوتر.

وقال: وهذا الخبر رواه شعبة بن الحجاج عن بريد بن أبي مريم في قصة الدعاء، ولم يذكر القنوت ولا الوتر.

وانظر مزيداً لذلك الأحاديث (١٣، ١٤، ١٧٧، ٢٧٢، ٢٧٣، ٣٠٥، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٨٢، ٥١٧، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٧٣، ٨٢٨، ١٠٣٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٨٤، ١٢٠٦، ١٤٧٦، ١٤٨٢، ١٩٢٧، ١٩٧٥، ٢٤١٩، ٣٠٦٨).

وقد يحكم على المتن بعدم الثبوت ولا يبيِّن سبب ذلك في موضعه من الصحيح، بل يكتفي بالحكم المجمل، ومن ذلك قوله عند ح(١٠٩٤): ولست أحفظ خبراً ثابتاً عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر، وقد كنت بينت في تلك المسألة علة خبر أبي بن كعب عن النبي ﷺ في ذكر القنوت في الوتر، وبينت أسانيدها وأعلمت في ذلك الموضع أن ذكر القنوت في خبر أبي غير صحيح، على أن الخبر عن أبي أيضاً غير ثابت في الوتر بثلاث، وقد روي عن يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن بن علي أن النبي ﷺ علمه دعاء يقوله في

قنوت الوتر.

وقد ينقد المتن بإحدى العلل المعروفة أو يستشكله بإجمال فمن ذلك:

أ- نقده بالتصحيف مثل قوله عند ح(١٣٢): قال لنا يوسف "فحوة العشاء" وهذا تصحيف، وإنما هو "فجوة العشاء" وهي اشتداد الظلام.

وقوله عند ح(٢٥٦٠): وهذا علمي تصحيف، إنما هو "فحوة العشاء" اشتد[1] الظلام، هكذا قال غير يوسف في هذا الخبر "فحوة".

ب- نقده بالإدراج مثل قوله عند ح(١٥٩٢): هذا الخبر رواه البصريون عن سعيد عن قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة قصة المعراج، وقالوا في آخره: قال الحسن: فلما زالت الشمس نزل جبريل إلى آخره، فجعلوا الخبر من هذا الموضع في إمامة جبريل مرسلاً عن الحسن، وعكرمة بن إبراهيم أدرج هذه القصة في خبر أنس بن مالك، وهذه القصة غير محفوظة عن أنس، إلا أن أهل القبلة لم يختلفوا أن كل ما ذكر في هذا الخبر من الجهر والمخافتة من القراءة في الصلاة فكما ذكر في هذا الخبر.

وقال أيضاً عند ح(٢٠٦١): هكذا حدثنا به بن أبي صفوان، وأهاب أن يكون الكلام الأخير عن غير سهل بن سعد، لعله من كلام الثوري أو من قول أبي حازم، فأدرج في الحديث.

ج- نقده بالزيادة في اللفظ مثل قوله عند ح(٧١٤): ليس في شيء من الأخبار يحركها إلا في هذا الخبر، زائد ذكره.

وقوله عند ح(٢٦٤٢): هذه الزيادة "إنما اصطدته لك" وقوله "ولم يأكل منه حين أخبرته إني اصطدته لك" لا أعلم أحداً ذكره في خبر أبي قتادة غير معمر في هذا الإسناد، فإن صحت هذه اللفظة فيشبه أن يكون ﷺ أكل من

(١) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب "اشتداد" كما في النص الذي قبله.

لحم ذلك الحمار قبل[1] يعلمه أبو قتادة إنه اصطاده من أجله، فلما أعلمه أبو قتادة أنه اصطاده من أجله امتنع من أكله بعد إعلامه إياه إنه اصطاده من أجله لأنه قد ثبت عنه ﷺ أنه قد أكل من لحم ذلك الحمار.

وانظر مزيداً لذلك الأحاديث (٣٥٢، ٣٥٥).

وقد يكون نقده متوجها للزيادة في الإسناد مثل قوله عند ح(٢٨٠٥): لا أعلم أحداً ممن روى هذا الخبر عن يحيى بن سعيد تابع ابن نمير في إدخاله عبد الله بن عبد الله بن عمر في هذا الإسناد.

وانظر أيضاً ح(٢٨٤٧).

وقد يكون نقده بسبب اختلاف ألفاظه، ومن ذلك إيراده لحديث: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا أذان ابن أم مكتوم» من عدة طرق وبألفاظ مختلفة كما في الأحاديث من (٤٠١) إلى (٤٠٨) وافتتح ذلك بقوله: باب إباحة الأذان للصبح قبل طلوع الفجر إذا كان للمسجد مؤذنان لا مؤذن واحد فيؤذن أحدهما قبل طلوع الفجر والآخر...

ثم عالج الاختلاف بقوله: فخبر أنيسة قد اختلفوا فيه في هذه اللفظة، ولكن قد روى الدراوردي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مثل معنى خبر منصور ابن زاذان في هذه اللفظة "بعد طلوعه" بذكر خبر مجمل غير مفسر.

وقال أيضاً: فأما خبر هشام بن عروة فصحيح من جهة النقل؛ وليس هذا الخبر يضاد خبر سالم عن ابن عمر، وخبر القاسم عن عائشة؛ إذ جائز أن يكون النبي ﷺ قد كان جعل الأذان بالليل نوائب بين بلال وبين بن أم مكتوم؛ فأمر في بعض الليالي بلالاً أن يؤذن أولا بالليل.فإذا نزل بلال صعدابن أم مكتوم فأذن بعده بالنهار، فإذا جاءت نوبة ابن أم مكتوم بدأ ابن أم مكتوم فأذن بليل

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب "قبل أن يعلمه".

فإذا نزل صعد بلال فأذن بعده بالنهار، وكانت مقالة النبي ﷺ «أن بلالا يؤذن بليل» في الوقت الذي كانت النوبة لبلال في الأذان بليل.وكانت مقالته ﷺ «أن ابن أم مكتوم يؤذن بليل» في الوقت الذي كانت النوبة في الأذان بالليل نوبة ابن أم مكتوم فكان النبي ﷺ يعلم الناس في كل الوقتين أن الأذان الأول منهما هو أذان بليل لا بنهار، وأنه لا يمنع من أراد الصوم طعاما ولا شرابا، وأن أذان الثاني إنما يمنع الطعام والشراب إذ هو بنهار لا بليل، فأما خبر الأسود عن عائشة «وما يؤذنون حتى يطلع الفجر» فإن له أحد معنيين: أحدهما: لا يؤذن جميعهم حتى يطلع الفجر؛ لا أنه لا يؤذن أحد منهم؛ ألا تراه أنه قد قال في الخبر «إذا أذن عمرو فكلوا واشربوا» فلو كان عمرو لا يؤذن حتى يطلع الفجر لكان الأكل والشراب على الصائم بعد أذان عمرو محرمين، والمعنى الثاني أن تكون عائشة أرادت حتى يطلع الفجر الأول فيؤذن البادي منهم بعد طلوع الفجر الأول لا قبله وهو الوقت الذي يحل فيه الطعام والشراب لمن أراد الصوم؛ إذ طلوع الفجر الأول بليل لا بنهار، ثم يؤذن الذي يليه بعد طلوع الفجر الثاني الذي هو نهار لا ليل؛ فهذا معنى هذا الخبر عندي، والله أعلم.

د– نقده للمتن أو لجزء من المتن بأنه غير محفوظ، ولا يحدد مصدر الوهم؛ مثل قوله عند ح(٢٤١٩): ذكر الحنطة في خبر أبي سعيد غير محفوظ ولا أدري ممن الوهم قوله وقال له رجل من القوم أو مدين من قمح إلى آخر الخبر دال على أن ذكر الحنطة في أول القصة خطأ أو وهم إذ لو كان أبو سعيد قد أعلمهم أنهم كانوا يخرجون على عهد رسول الله ﷺ صاع حنطة لما كان لقول الرجل أو مدين من قمح معنى، وانظر أيضاً ح(١٥٩٢).

هـ– نقده للمتن أو لجزء منه ولا يحدد مصدر الوهم أو الخطأ؛ مثل قوله عند ح(٤٥٩): هذه الشبكة شبكة سمجة بحال، ما أدري ممن هي، وهذه اللفظة إنما هي "رفع يديه مدا" ليس فيه شك ولا ارتياب أن يرفع المصلي يديه عند

افتتاح الصلاة فوق رأسه.

و- نقده للمتن بأن يحكم عليه أو على إسناده بعدم الثبوت، أو يشك في ذلك، مثل قوله عند ح(٨٢٣): باب ذكر البيان على توهين خبر محمد بن كعب «لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدثين» ولم يرو ذلك الخبر أحد يجوز الاحتجاج بخبره.

وقوله عند ح(١٥٩٢): باب ذكر الخبر المفسر أن النبي ﷺ إنما كان يجهر في الأولين من المغرب والأولين من العشاء لا في جميع الركعات كلها من المغرب والعشاء إن ثبت الخبر مسنداً ولا إخال، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب إذ لا خلاف بين أهل القبلة في صحة متنه وإن لم يثبت الخبر من جهة الإسناد الذي نذكره، – إلى أن قال – وعكرمة بن إبراهيم أدرج هذه القصة في خبر أنس بن مالك، وهذه القصة غير محفوظة عن أنس، إلا أن أهل القبلة لم يختلفوا أن كل ما ذكر في هذا الخبر من الجهر والمخافتة من القراءة في الصلاة فكما ذكر في هذا الخبر.

وعند ح(١٧٣٠) نجده يتردد في إسناد الحديث، مع أنه لا يبين سبب هذا الشك فيقول رحمه الله: باب صفة يوم الجمعة وأهلها إذا بعثوا يوم القيامة، إن صح الخبر فان في النفس من هذا الإسناد.

وانظرأيضاً الأحاديث (١٧٢٩، ١٩٥٤، ٢٤٣٤).

النوع الرابع: من أخرج له وتوقف في صحة روايته – وقد يظهر له الصواب أحياناً.

فمن ذلك قوله عند ح(١٤٣١): باب التكبير والتهليل في الغدو إلى المصلى في العيدين إن صح الخبر؛ فإن في القلب من هذا الخبر، واحسب الحمل فيه على عبد الله بن عمر العمري إن لم يكن الغلط من ابن أخي ابن وهب.

وقوله عند ح(٢٨٤١): باب ذكر الدعاء على الموقف عشية عرفة إن ثبت الخبر ولا أخال، إلا أنه ليس في الخبر حكم وإنما هو دعاء، فخرجنا هذا الخبر وإن لم يكن ثابتا من جهة النقل إذ هذا الدعاء مباح أن يدعو به على الموقف وغيره.

وقد يحدد ﷺ سبب تردده، كأن يشك في رفعه أو سماعه بين راو وشيخه، أو يشك في ثبوت الصحبة، أو يحمِّل الشك سوء حفظ الراوي.

فمن الأول قوله عند ح(٨٢٨): باب مرور الهرِّ بين يدي المصلي إن صحَّ الخبر مسنداً، فإن في القلب مِن رَفْعِه.

ومن الثاني قوله عند ح(٢٨٥٢): باب إباحة الأكل بين الصلاتين إذا جمع بينهما بالمزدلفة إن ثبت الخبر؛ فإني لا أقف على سماع أبي إسحاق هذا الخبر من عبد الرحمن بن يزيد.

ومن الثالث قوله عند ح(١٤٠٢): باب ذكر علة لما تنكسف الشمس إذا انكسفت إن صح الخبر؛ فإني لا أخال أبا قلابة سمع من النعمان بن بشير ولا أقف ألقبيصة البجلي صحبة أم لا.

ومن الأخير قوله عند ح(١٩٣٩): باب الأمر بالاستعانة على الصوم بالسحور إن جاز الاحتجاج بخبر زمعة بن صالح؛ فإن في القلب منه لسوء حفظه، وإن كان عمرو بن هاشم أو محمد بن ميمون لم يغلط في هذه اللفظة أعني "قوله قبل السلام" فإن هذا الباب يرد إلى الدعاء قبل السلام.

وقد يكون الشك والتردد منه في جزء خاص من الحديث مثل قوله عند (٧٣٨): إن كان عمرو بن هاشم أو محمد بن ميمون لم يغلط في هذه اللفظة – أعني قوله "قبل السلام" فإن هذا الباب يرد إلى الدعاء قبل السلام.

وقوله عند ح(٢٦٥٢): باب الرخصة في إدهان المحرم بدهن غير مطيب

إن جاز الاحتجاج بفرقد السبخي وصحت هذه اللفظة من روايته أن النبي ﷺ أدهن وهو محرم؛ لأن أصحاب حماد بن سلمة قد اختلفوا عنه في هذه اللفظة، أنا خائف أن يكون فرقد السبخي واهم في رفعه هذا الخبر.

وانظرأيضاً الأحاديث (١٤٣١، ١٩٥٤، ٢٥٩٢، ٢٧١٢، ٢٧٣١، ٢٧٨٢، ٢٨٣٦، ٢٨٨٤، ٢٩٦٩).

وقد يتردد ثم يظهر له الصواب مثل قوله عند ح(٤٤٨): سمعت محمد بن أبان يقول: سمعت ابن إدريس يقول: قلت لشعبة ما تقول في مهدي بن ميمون؟ قال: ثقة، قلت: فإنه أخبرني عن سلم العلوي قال رأيت أبان بن أبي عياش عند أنس بن مالك يكتب في سبورجة. قال سلم العلوي الذي كان يري يعني الهلال قبل الناس، قال أبو بكر: ومحمد بن أبي يعقوب هو محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، نسبه إلى جده، هو الذي قال عنه شعبة حدثني محمد بن أبي يعقوب سيد بني تميم.

النوع الخامس: من جزم بعدم سماعه أو باتصال سنده أو تردد أو شكك في ذلك.

فمن أمثلة جزمه بعدم السماع: قوله عند ح(٣٧): هذا الخبر له علّة، لم يسمعه الأعمش عن شقيق، لم أكن فهمته في الوقت.

وقوله عند ح(٣٧٢) عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمعه من عبد الله بن زيد؛ وقوله عند ح(٣٧٨): عبد العزيز بن عبد الملك[1] لم يسمع هذا الخبر من أبي محذورة، إنما رواه عن عبد الله بن محيريز عن أبي محذورة.

وانظر أيضاً على سبيل المثال ح(٣٨٤، ١٩٨٤، ٢١٢٧، ٢٣٠٥).

---

(١) وهو ابن أبي محذورة كما في الإسناد.

● القسم الرابع: من أخرج له وعرَّف به.

وهذا نهج سلكه الإمام ابن خزيمة في صحيحه وأكثر منه حتى أصبح من ميزات صحيحه ليس على مستوى كتب الصحاح وحسب؛ بل على مستوى كتب السنة رواية من الصحاح والجوامع والسنن والمسانيد وغيرها؛ وهذه ميزة – تالله – لا أعرف من يدانيه فيها فضلاً عن أن يجاريه[1]، إنها علامة على أن هذا الإمام من جهابذة العلماء النقاد الذين لا يمرون على القضايا والمسائل دون أن يتحرك قلم النقد بين أناملهم؛ فمع كون صحيح ابن خزيمة كتاباً في الحديث رواية إلا أنه كنز هائل من درر الجرح والتعديل والعلل وفقه الأحاديث وغيرها مما يظن معه القارئ أحياناً أن المؤلف خرج عن جادة موضوعه، وما علم أن الإمام رحمه الله يجتمع إليه في بعض المواقف من المعارف ما لا يستطيع حبسه، أو يرى أن حجبه عن القارئ نقص لا يعذر به، ومن ذلك التعريف بالرواة والذي أكثر منه جدًّا حتى إنك لتجد أكثر من موضع في صفحة واحدة، فمثلاً قال عند ح(٥): «...ثنا إسماعيل – يعني ابن جعفر –، ثنا العلاء – وهو ابن عبد الرحمن».

وعند ح(١٠) قال: «.. عن كثير – وهو ابن يزيد – عن الوليد – وهو ابن رباح»، وقال عند ح(٨٦): «أبو معاذ هذا هو عطاء بن أبي ميمونة».

أما عند ح(٥٣) فقد فصَّل في الأمر بقوله: ومحمد بن أبي يعقوب هو: محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، نسبه إلى جدِّه، هو الذي قال عنه شعبة: حدثني محمد بن أبي يعقوب سيد بني تميم.

(١) ومن جهابذة العلماء الذين يشاركون الإمام ابن خزيمة هذا النهج الإمام الذهبي كما في كتابه القيم سير أعلام النبلاء، والحافظ ابن حجر كما في كتابه الرائع فتح الباري.

وانظر مزيداً لذلك أحاديث كثيرة منها على سبيل المثال (٦، ١٢، ١٥، ١٩، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٥، ٣٦، ٤١، ٤٢، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٨، ٩٤، ١٥٢، ١٦٠...).

وهذا الجهد الكبير والمتميز من الإمام ابن خزيمة وإن كان لا يرتقي إلى الحكم على الراوي أو روايته لكنه لا يخرج عن دائرة الجرح والتعديل التي منها بيان المبهم[1] وتقييد المهمل[2] واللذان يتعلقان – غالباً – برفع جهالة العين أو الحال[3]، وعليه فهو من ركائز المعرفة بالراوي ودرجته من حيث القبول أو الرد، وعلى هذا يتبين حال حديثه من الصحة والضعف؛ فهي سلسلة لا تنفك حلقاها حتى تنتهي بصاحبها – غالباً – إلى نتيجة واضحة.

---

(١) المبهم عند المحدثين: هو الذي لم يسمَّ من الرواة كرجل وامرأة.

ينظر: اختصار علوم الحديث ص(٢٩٣)، فتح المغيث (٣/٣٠١)، شرح نخبة الفكر ص(٥١١)، قواعد التحديث ص(١٣٨).

(٢) المهمل عند المحدثين: هو المسمَّى عند الرواة من غير تمييز عن غيره.

ينظر: تقييد المهمل (١/٣)، توضيح الأفكار (١/١٦٣)، شرح نخبة الفكر ص(٢٩٣)، اليواقيت والدرر (١/٣٨٩).

(٣) مجهول العين: من لم يعرف العلماء عينه من الرواة، ومجهول الحال – ويُسمَّى المستور – هو من عرفت عينه وجهلت حاله من حيث العدالة والمقبول والرد لروايته.

انظر: الكفاية ص(٨٨)، مقدمة ابن الصلاح ص(١١٢)، والنكت على ابن الصلاح للزركشي (٢/٣٨٠)، تدريب الراوي (١/٣١٦).

الخاتمة

وفي ختام هذه الرحلة الماتعة مع هذا السفر المبارك والتي جنيت خلالها فوائد كثيرة ودرراً ثمينة مع أن جلَّ همي كان منصرفاً لجانب الرواة وحالهم في هذا الصحيح وأثر ذلك على الأسانيد، ومنهج الإمام ابن خزيمة رحمه الله في اختيار رواة صحيحه وبيان حالهم تعديلاً وتجريحاً في مواطن كثيرة مع التعريف بالراوي أحياناً، وإجمالاً فقد انتهيت إلى نتائج كان من أهمها ما يلي:

١- أن صحيح ابن خزيمة ليس مجرد ديوان لجمع الأحاديث وتصنيفها كما هو الحال بالنسبة لكثير من كتب الحديث رواية؛ بل هو بحرٌ غزير الفوائد مليء بالدرر الفرائد؛ وهو بحقٍّ يتميز في هذا الباب حتى عن كتب الصحاح؛ إذ يشتمل على نقد الأسانيد والمتون والرواة والتعريف بهم أحياناً ناهيك عن الجانب الفقهي الذي أبدع فيه كثيراً حتى يخيل إليك أحياناً أنك تقرأ في مرجع مطول من مراجع الفقه لاستطراده وتوسعه رحمه الله.

٢- اعتنى المؤلف ببيان منهجه في إيراد الأحاديث وصحتها ورواتها، وصدر بذلك الكتب الرئيسة في صحيحه مثل: كتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وبقية الكتب؛ بل وذكر ذلك في مواطن كثيرة في ثنايا صحيحه كلّما مرَّت مناسبة لذلك – غالباً.

٣- أن الإمام ابن خزيمة إمام نقّاد بحرٌ في الجرح والتعديل والعلل والجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض، تماماً كما كان إماماً في رواية الأحاديث وحفظها وتصنيفها.

٤- ليس كل ما أورده من الأحاديث في صحيحه يعتبر صحيحاً عند مؤلفه؛ حيث حكم بنفسه على أسانيدها أو متونها بالضعف، أو نقدها أو تكلّم

على رواهًا، فيتنبه لذلك، علماً بأن الأصل فيما أورده الصحَّة كما بين ذلك في شرطه، وأشرت إلى ذلك في النتيجة الثانية آنفاً.

٥- أورد أحاديث وحكم عليها بالصحة، وهذا عجيب، ولذا يمكن حمله على التأكيد، أو دفع علّة واقعة أو متوقعة.

٦- أعلَّ أحاديث كثيرة، وبيَّن علتها أو أهمها.

٧- نقد جملة من الرواة في صحيحه صراحة، وقد ينقل ذلك عن غيره.

٨- قد يجمل في النقد فينقد الإسناد أو الحديث كاملاً، وقد يفصل ذلك ويحدِّد مكان النقد ووجهه.

٩- قمت بمحاولة لمعرفة نسبة رواة الصحيحين الذين أخرج لهم ابن خزيمة في صحيحه وذلك بإحصائهم بناءً على المائتي حديث الأولى في صحيحه فتبيَّن لي أنهم يقاربون ستين في المائة، وهذه نسبة كبيرة تزيد من قيمة صحيحه وتزيد الثقة بصحَّة أحاديث لما استقرَّ لدى المحدثين من أن رواة الصحيحين قد جازوا القنطرة[١].

١٠- استخدم الإمام ابن خزيمة في صحيحه مصطلحات خاصة في نقد الأسانيد والرواة – وأكثر من بعضها – مثل قوله عن الأسانيد "غريب غريب" – وقد شرحه عند ح(١٤٦٢) – وعن الرواة "أنا أبرأ من عهدته، أو بريء من عهدته".

١١- قد يكون الراوي على غير شرطه ولكن ينتقى من أحاديثه ويخرجها في الصحيح مثل صنيعه مع ابن لهيعة وقد أبان ذلك عند ح(١٤٦).

١٢- قد يفسِّر اللفظ المجمل من الجرح والتعديل مثل صنيعه مع تعديل

(١) انظر: هدي الساري (ص٣٨٤).

محمد بن يحيى لحجاج الصواف عند ح(١٣٧٦).

١٣- كثر التردد عنده في ضبط الرواة وصحة الأحاديث حتى بلغوا العشرات، مثل قوله "في القلب منه لسوء حفظه" و إن "صحَّ الحديث" ونحو ذلك.

١٤- قد يبسط الكلام في مناقشة مسألة تتعلّق بتعديل الرواة أو جرحهم بمقدار يندر أن يوجد مثله في كتاب من كتب الحديث رواية، وانظر مثالاً لذلك كلامه عن زائدة وعبدة بن أبي لبابة عند الأحاديث (١١٧٢-١١٧٥).

١٥- اعتبر أحاديث الرواة وسبر أحوالهم ومن ثمّ أجرى قلمه فنقدهم بالتفرد والمخالفة والزيادة والوصل والوهم والقلب والاضطراب ونحو ذلك من وجوه العلل.

١٦- وأهم النتائج وخاتمتها أنه تبين لي أن جملة الرواة عند ابن خزيمة في صحيحه ينقسمون إلى عدّة أقسام هي:

أ- قسم أخرج له وسكت عنه وهم الأكثر وهؤلاء على نوعين:

* من أخرج له في الأصول وهم على شرطه.

* من أخرج له في المتابعات، وهؤلاء لا يلزم أن يكونوا على شرطه.

ب- قسم أخرج له وتكلّم عليه أو على روايته أو نقل ذلك عن غيره، وهم أنواع:

* من تكلّم عليه بتعديل مجمل أو مطلق.

* من تكلّم عليه بجرح مجمل أو مطلق.

* من تكلّم عليه بتعديل أو جرح مقيد.

* من تكلّم عليه بكلام مركب من جرح وتعديل.

* من أخرج له وتوقف في حاله أو حال روايته.

* ما نقله عن غيره من الجرح والتعديل.

ج- من أخرج له وصحَّح أو نقد روايته، أو الإسناد الذي هو فيه، وهم أنواع:

* من أخرج له وصحح إسناده أو حديثه أو صوَّبه أو رجَّحه.
* من أخرج له وصحح سماعه أو أثبته.
* من أخرج له ونقد روايته.
* من أخرج له وتوقف في صحة روايته.
* من جزم بعدم سماعه أو اتصال سنده، أو تردد أو شكك في ذلك.

د- من أخرج له وعرَّف به.

هذا ما انتهيت إليه سائلاً المولى الكريم أن ينفعني به ومن قرأه وأن يجعله سداداً ومباركاً وأن يغفر لي جهلي وخطأي وكل ذلك عندي إنه سميع مجيب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهرس المصادر والمراجع[1]

١–الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح، للدكتور عبد العزيز الكبيسي، ش: دار ابن حزم – بيروت ١٤٢٢هـ.

٢–البداية والنهاية، لابن كثير، ش: مكتبة المعارف – بيروت.

٣–تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ش: دار الكتب العلمية – بيروت.

٤–تدريب الراوي، للسيوطي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، ش: دار إحياء السنة – مصر ١٣٩٩هـ.

٥–تذكرة الحفاظ، للذهبي، ش: دار الكتب العلمية – بيروت.

٦–تعجيل المنفعة، لابن حجر، ت: د. إكرام الله إمداد الحق، ش: دار الكتاب العربي – بيروت.

٧–تقريب التهذيب، لابن حجر، ت: محمد عوامة، ط: دار البشائر – بيروت.

٨–التقييد، لابن نقطة، ش: دائرة المعارف العثمانية – الهند.

٩–تهذيب التهذيب، لابن حجر، ط: دائرة المعارف العثمانية– الهند ١٣٢٦هـ.

١٠– تهذيب الكمال، للمزي، ت: بشار عواد، ش: مؤسسة الرسالة – بيروت.

١١– التوحيد، لابن خزيمة، ت: د.عبد العزيز الشهوان، ش: دار الرشد – الرياض ١٤٠٨هـ.

١٢– توضيح الأفكار، للصنعاني، ت: محي الدين عبد الحميد، ط: مكتبة الخانجي ١٣٦٦هـ.

١٣– جامع الترمذي، ت: أحمد شاكر، ش: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٤– الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ش: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٥– دراسات في الجرح والتعديل، للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ش: الجامعة

(١) ت=تحقيق، ش=نشر، ط=طبع.

السلفية – الهند.

١٦- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، للذهبي، ت: أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ١٤٠٤هـ.

١٧- الرسالة المستطرفة، للكتاني، ط: دار البشائر – بيروت ١٤٠٦هـ.

١٨- شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي، ت: عبد القادر ومحمود الأرناؤوط، ش: دار ابن كثير – دمشق ١٤٠٦هـ.

١٩- صحيح ابن حبان، ت: شعيب الأرناؤوط، ش: مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤١٤هـ.

٢٠- صحيح مسلم، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، ش: دار الفكر – بيروت.

٢١- طبقات الحفاظ، للسيوطي، ش: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٣هـ.

٢٢- طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ت: الطناحي، الحلو، ش: دار هجر – مصر ١٤١٣هـ.

٢٣- العلل، لابن أبي حاتم، ش: دار السلام – حلب.

٢٤- العلل المتناهية، لابن الجوزي، ت: خليل الميس، ش: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ.

٢٥- فتح المغيث، للسخاوي، ش: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٣هـ.

٢٦- قواعد في علوم الحديث، للتهانوي، ت: أبو غدة، ش: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب ١٤٠٤هـ.

٢٧- الكاشف، للذهبي، ت: عزت عطية، موسى الموشي، ش: دار الكتب الحديثة – مصر ١٣٩٢هـ.

٢٨- الكشف الحثيث لمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي، ت: صبحي السامرائي، ش: وزارة الأوقاف العراقية.

٢٩- لسان الميزان، لابن حجر، ش: دائرة المعارف العثمانية.

٣٠- المتكلمون في الرجال، للسخاوي، نشرضمن أربع رسائل، ت: أبو غدة، ش:

مكتبة رشد – الرياض.

٣١- مصباح الزجاجة، للبوصيري، ت: موسى علي، عزت عطية، ط: مطبعة حسان – القاهرة.

٣٢- منهج النقد في علوم الحديث، للدكتور نور الدين عتر، ش: دار الفكر – دمشق ١٤٠١هـ.

٣٣- مولد العلماء ووفياتهم، للربعي، ت: د. عبد الله الحمد، ش: دار العاصمة – الرياض ١٤١٠هـ.

٣٤- ميزان الاعتدال، للذهبي، ت: البجاوي، ش: دار المعرفة – بيروت.

٣٥- النجوم الزاهرة، لابن تغردي بردي، ش: وزارة الثقافة – مصر.

٣٦- النكت على ابن الصلاح، لابن حجر، ت: د. ربيع بن هادي، ش: دار الراية – الرياض ١٤٠٨هـ.

٣٧- النكت على مقدمة ابن الصلاح، للزركشي، ش: أضواء السلف – الرياض ١٤١٩هـ.

٣٨- نيل الأوطار، للشوكاني، ط: الحلبي – مصر.

٣٩- هدى الساري، لابن حجر، ط: السلفية – مصر، الطبعة الأولى.

٤٠- الوافي بالوفيات، للصفدي، ت: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ش: دار إحياء التراث – بيروت ١٤٢٠هـ.

فهرس الموضوعات